وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان

أثـر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة من 1990 إلى 2020

إعداد الطالب :

والي الخلادي عبد العزيز

إشراف الأستاذ:

الياس يحياوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الرتبة	المؤسسة الاصلية	الصفة
بناصر جبارة	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
الياس يحياوي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مقررا
جيلالي شرفي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

كلمة شكر و تقدير

قال الله تعالى: ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

إن الشكر و الحمد لله وحده، نحمده ونشكره على فضله علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى والدي العزيزين على إتاحتهما لي كل الظروف المناسبة التي أنارت لي السبيل لإخراج هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر و التقدير للأستاذ المشرف " **يحياوي لياس** "

و الذي أكن له كل الاحترام و التقدير و الإعجاب و الذي لم يدخر أي جهد في مد يد العون لي.

وأتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ " **صغيري سيد علي** " على توجيهاته و نصائحه القيمة خاصة في الجانب التطبيقي.

كما لا أنسى أن اشكر أعضاء المناقشة الذين شرفوني بتقييم هذا العمل، مع تمنياتي لهم بالتوفيق في خدمة البحث العلمي و الارتقاء بأداء جامعة يحي فارس إلى الأفضل.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد و الشكر بعد الرضا، اهدي هذا العمل إلى سيد الخلق أجمين" **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "**

إلى منبع الحنان و الحب، إلى بسمتي في الحياة و سر الوجود و من كان دائها سر نجاحي " **أمي فاطنة** "

إلى مربيتي و أمي الثانية رمز الحب و التضحية، إلى التي علمتني معنى الحياة و سهرت على تربيتي " **أمي فتيحة** "

إلى سندي و قوتي رمز الشهامة و الرجولة، إلى من كان أبي و صديقي و أخي و عمي " **والي عبد العزيز** "

اهدي هذا العمل إلى أرواح و قلوب طالما أردت أن أكحل عيني برؤيتهم في هذا اليوم وهم فرحون بوصولي إلى هذه المرحلة إلى الوالد رحمه الله السيد " **والي مصطفى**"، إلى عمي " **والي الحبشي**" ، إلى عمي " **والي محمد**" و عمتي " " **زينب** " إلى جدي " **والي عيسى** " و إلى جدتي " **نجمة** " رحمهم الله و أسكنهم فسيح جناته.

اهدي هذا العمل إلى إخوتي "**نصر الدين** "و " **أيوب** "و "**محمد** "و إلى أختي الوحيدة "**نجمة**" و إلى بناتها "**ماريا**" و "**فرح**"

إلى جميع الأهل و الأقارب و إلى من وقف معنا في السراء و الضراء

إلى جميع أصدقائي و أحبائي الذين وقفوا معي و ساندوني في المشوار الجامعي تشرفت بكم و أدعو الله أن يوفقكم في حياتكم المهنية

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد

توصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة كما رأى بعض الاقتصاديين أنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية ، و أشارت الدراسة إلى تطور الواردات الجزائرية بمرور السنين خاصة واردات التموين الصناعي و السلع التجهيزية اللذان يشكلان أعلى نسبة من الواردات مع تحيز الواردات إلى دول الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية، وأكدت الدراسة القياسية لأهمية الواردات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث يوجد تأثير ايجابي و معنوي للواردات على النمو الاقتصادي، خاصة الواردات من السلع الرأسمالية، كما تكون العلاقة طردية بينهما

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، الواردات

Abstract:

The study aims to find out the impact of imports on economic growth in Algeria during the period (1990-2020) using the multiple regression model.

The study concluded that foreign trade is one of the most vital sectors in the economy of any country, and some economists saw that it contributes to achieving economic growth for developing countries. With imports biased towards the European Union and North America, The standard study confirmed the importance of imports in moving the wheel of economic growth, where there is a positive and significant effect of imports on economic growth, especially imports of capital goods, and the relationship is positive between them.

Keywords: Economic growth, foreign trade, imports

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر و تقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I - I
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	I
مقدمة	أ - ث
الفصل الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	19-1
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	02
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	02
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	05
المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية	07
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	08
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	08
أولا: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث)	08
ثانيا: نظرية المزايا النسبية (دافيد ريكاردو)	09
ثالثا: نظرية القيم الدولية	09
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	10
أولا: نظرية هكشر – أولين (نظرية تناسب عوامل الإنتاج)	10
ثانيا: نظرية ليونتيف Leontif	11
المطلب الثالث: النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية	12
أولا: نموذج الفجوة التكنولوجية	12
ثانيا: نظرية دورة حياة السلعة (نموذج Vernon)	13
ثالثا: نظرية الطلب النموذجي (ليندر):	13
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	14
المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية	14

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية	15
أولا: سياسة حماية التجارة الخارجية	15
ثانيا: سياسة تحرير التجارة الخارجية	16
المطلب الثالث: أدوات وأساليب السياسة التجارية	17
أولا: الأدوات السعرية	17
ثانيا: الأدوات الكمية	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول الواردات و النمو الاقتصادي	34-20
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات	22
المطلب الأول: مفهوم الواردات	23
المطلب الثاني: أهمية الواردات	23
المطلب الثالث: أنواع الاستيراد	24
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو و التنمية.	25
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني: التنمية و مستلزماتها	25
أولا : تعريف التنمية	26
ثانيا: مستلزمات التنمية	27
المطلب الثالث: أنواع وأهداف دراسة النمو الاقتصادي	28
أولا : أنواع النمو الاقتصادي	28
ثانيا : أهداف دراسة النمو الاقتصادي	29
المبحث الثالث: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي.	30
المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	31
المطلب الثالث: العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي	33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثالث: دراسة تحليلية و قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	62-36

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي للواردات و النمو الاقتصادي	37
المطلب الأول: تطور الواردات و تحليل السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	37
أولا: تحليل السياسة التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة	37
ثانيا: تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة	40
المطلب الثاني: الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	42
أولا: تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية	42
ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	44
المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	46
المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وصياغته باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.	48
المطلب الأول: التأطير النظري للاقتصاد القياسي	48
أولا: تعريف الاقتصاد القياسي	48
ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي	49
ثالثا: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى	50
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد و طريقة المربعات الصغرى	50
أولا: الانحدار الخطي المتعدد	50
ثانيا: طريقة المربعات الصغرى	51
المطلب الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى	53
أولا: تحديد متغيرات الدراسة	53
ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	53
ثالثا: تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى OLS	54
خلاصة الفصل	61

خاتمة	62
قائمة المراجع	67
قائمة الملاحق	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قيم الواردات من السلع باختلاف أنواعها (الوحدة مليون دينار جزائري)	42
02	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2020	44
03	يمثل متغيرات الدراسة و الرموز و المصدر	53
04	يمثل قراءة إحصائية لبيانات متغيرات الدراسة	53
05	نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي	56
06	نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حسب بريش كود يفري من الدرجة الأولى	56
07	نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حسب بريش كود يفري من الدرجة الثانية	56
08	نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حسب بريش كود يفري من الدرجة الثالثة	57
09	نتائج الكشف عن مشكلة التعدد الخطي	58
10	نتائج الكشف عن مشكلة ثبات التباين حسب breusch-pagan	58
11	نتائج الكشف عن الشكل الدالي المستخدم في النموذج	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى بياني لتطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة	40
02	يمثل التوزيع السلعي للواردات الجزائرية حسب الجدول(1)	43
03	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2020	45
04	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	47
05	أعمدة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية	57
06	نتائج اختبار جاك بيرا	59
07	اختبار الاستقرار الهيكلي وفق CUSUM	60

مقدمة

المقدمة:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمية الإقليمية والمبنية على أسس تفعيل تعاون اقتصادي بين الدول، وأصبح اللجوء إلى التجارة الخارجية يعد أمرا ضروريا مهما كانت درجة النمو الاقتصادي.

ويأخذ جانب الواردات من التجارة الخارجية حيزا مهما في الاقتصاد الوطني لأي بلد، إذ يمكِّنه من سد حاجاته من سلع و خدمات غير متوفرة لديه، كما تعمل الواردات على تهيئة مناخ مناسب للنمو الاقتصادي في هذا البلد من خلال توفير مستلزمات الإنتاج و المواد الأولية اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

وبالمقابل يقلل الاستيراد بشكل كبير، وضخم عملية التصنيع في الدولة، حيث يؤثر الاستيراد بشكل سلبي على الدولة عند وجود القدرة على استيراد المواد والبضائع من مناطق الإنتاج الرخيصة، وبالتالي يقلل الاعتماد على البضائع المحلية، ومنه يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي وبالتالي النمو الاقتصادي.

و الجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى والى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على المواد الضرورية سواء الموجهة للاستثمار أو الموجهة للاستهلاك، وقد شهدت فاتورة الواردات في الجزائر تطورا لافتا خلال العقود الأخيرة، مما يثير تساؤلات عدة أهمها انعكاسات هذا التطور على النمو الاقتصادي.

❖ **التساؤل الرئيسي**: سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020؟

❖ **الأسئلة الفرعية**: لتدعيم هذه الإشكالية قمنا بصياغة بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تفسير تطور التجارة الخارجية؟ وما هي أهم أنواع سياسات التجارة الخارجية؟
- كيف فسرت النظرية الإقتصادية أثر الواردات على النمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم مؤشرات تطور الواردات في الجزائر؟
- هل العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي محققة في الجزائر ؟

❖ **الفرضيات**

للإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير تطور التجارة الخارجية حسب المزايا النسبية والمطلقة والفجوات التكنولوجية؛
- من أهم السياسات التجارية السياسة الحمائية وسياسة التحرير التجاري؛
- شهدت الواردات الجزائرية تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة سواء من ناحية التطور الكمي وكذا التطور الجغرافي والسلعي؛
- العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي محققة في الجزائر وهي علاقة سلبية.

❖ **أهمية البحث:**

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من خلال الأهمية التي تحتلها الواردات و الدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى كل من التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، وفي الاقتصاد الجزائري تكتسب الواردات أهمية خاصة نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتامين العديد من السلع والموارد الأولية، أضف إلى ذلك ماتشهده سياسة الواردات جدل في الجزائر ومن تغيرات متتالية تبعا للأوضاع الاقتصادية.

❖ **أهداف البحث:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحديد العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- التطرق للجوانب النظرية المحيطة بالتجارة الخارجية وكذا النمو الاقتصادي؛
- التعرف على أهمية الواردات ودراسة تطورها في الاقتصاد الجزائري.

❖ **مجال الدراسة:** يمكن تقسيم مجال الدراسة إلى:

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة من 1990 الى غاية 2020، وتم اختيار هذه الفترة باعتبار أن هذه الفترة شهدت بداية تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وما ترتب عنه من انفتاح تجاري وتحول في السياسة التجارية.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في دراسة حالة الجزائر.

الحدود الموضوعية: تم اختيار متغيرات الدراسة والمتمثلة في الواردات والنمو الاقتصادي، وكذا الصادرات والتي لها دور مهم في التأثير على النمو من جهة والتأثير على الواردات لما توفره من عملة صعبة تستعمل في الاستيراد، كما تم اختيار سعر الصرف لما له هو الآخر من تأثير على الواردات.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. **دراسات محلية:**

- دراسة تسابت عبد الرحمان، اثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2010، هذه الدراسة هي مقال في المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 5،2014،حيث تطرقت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام السلاسل الزمنية حيث أشارت الدراسة إلى أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري خاصة المواد الخام و التجهيزات الصناعية التي ساهمت بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.
- دراسة أمال حاجي، بعنوان اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2013، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية حيث تعرضت لمناقشة إشكالية ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين التجارة الخارجية وبالأخص الواردات و النمو الاقتصادي وحقيقة إنها تعتبر المحرك للنمو الاقتصادي وذات أهمية في التأثير عليه

- دراسة سهام بوداب و سامي بن جدو، اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، هذه الدراسة هي مقال في المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،جامعة أم البواقي و المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الأول، 2021، حيث تطرقت إلى قياس مدى تأثير الواردات بتصنيفاتها الثلاثة (الاستهلاكية، الوسطية، الرأسمالية)على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل القياسي حيث كشفت نتائج التقدير أن علاقة الواردات بالنمو جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي باستثناء الواردات الرأسمالية

2. **دراسات عربية :**

- دراسة مجدي اجديد رمضان مسعود، بعنوان القياس الكمي لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة 1980- 2012، هذه الدراسة عبارة عن مقال في المجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، جامعة المرقب، ليبيا، المجلد 19، العدد 5، 2014، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال توظيف معادلة كوب دوغلاس، بالاعتماد على الأساليب القياسية المتبعة و المتمثلة في اختبارات السكون، و منهجية التكامل المشترك و اختبار السببية حيث توصلت الدراسة إلى حقيقة أن الواردات تعد من أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في ليبيا.
- دراسة الدكتور عصام إسماعيل، بعنوان قياس فعالية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سوريا، هذه الدراسة عبارة عن مقال في مجلة جامعة تشيرين للبحوث و الدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، سوريا، المجلد 40، العدد 3، 2018، حيث ناقشت هذه الدراسة فعالية الواردات بتصنيفاتها الثلاثة ودورها على النمو الاقتصادي في سوريا بالاعتماد على السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الواردات الرأسمالية و النمو كانت طردية و هو أمر منطقي، بينما كانت العلاقة عكسية بين كل من الواردات الوسيطية و الاستهلاكية.

3. **دراسات اجنبية :**

- دراسة Gulzar Ali و Zhaohua Li، بعنوان تحليل دور الواردات في النمو الاقتصادي بباكستان (Analyzing the role of Imports in Economic Growth of pakistan)، هذه الدراسة عبارة عن مقال في المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية في الأعمال و العلوم الاجتماعية (International journal of academic Research in Business and social sciences)، المجلد 6، العدد 9، 2016، وهي دراسة باللغة الانجليزية، حيث تطرقت هذه الدراسة للتعرف على دور الواردات و محدداته في النمو الاقتصادي بتطبيق اختبار ARDL، حيث توصلت الدراسة إلى أن الواردات و محدداتها و متغيرات السياسة التجارية ذات أهمية في التأثير على النمو الاقتصادي .

❖ **منهج الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و اختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الملائم للبحث ، حيث تم استعمال لمنهج الوصفي من خلال ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من التجارة الخارجية و الواردات و النمو الاقتصادي إضافة إلى استخدام المنهج الكمي لقياس العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي استعانة ببعض الأدوات الإحصائية.

❖ **صعوبات البحث:**

من بين الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة نجد ما يلي:

- ضيق الوقت.
- اختلاف في البيانات و الإحصائيات من مصدر إلى آخر.

❖ **تقسيمات البحث**

تم تقسيم المذكرة إلى ثلاث فصول؛ تناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية ضمن ثلاث مباحث بداية من ماهية التجارة الخارجية مرورا بنظريات التجارة الخارجية وانتهاء بالسياسات التجارية، أما الفصل الثاني فخصصناه لمفاهيم عامة حول الواردات والنمو الاقتصادي من خلال التطرق للمفاهيم المحيطة بالواردات والنمو الاقتصادي، والعلاقة النظرية بين كل من النمو الاقتصادي والواردات.

أما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فتم فيه دراسة العلاقة القياسية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تناول المبحث الأول التحليل الاقتصادي لكل من الواردات والنمو الاقتصادي، ليتم بعدها بناء النموذج القياسي لعلاقة الواردات بالنمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

مفاهيم حول التجارة الخارجية

تمـهيـد:

إن التجارة الخارجية يمكن اعتبارها ذات أهمية كبيرة من خلال اهتمام المفكرين الاقتصاديين بها، حيث كانت لها عدة أسباب أدت إلى قيامها إذ يمكن القول أن للتجارة الخارجية تاريخ طويل منذ قيام الحضارات القديمة، ولقد تباينت أراء الاقتصاديين على توالى العصور حول منافع التجارة الخارجية والأسباب التي أدت إلى قيامها،وكذا أثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كما يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الخارجية كونها تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، في جانبيها الصادرات و الواردات ، كون وجود ارتباط وثيق بينهما، حيث أن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى، وبعبارة أخرى تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية ، فإذا لم تستورد الدولة سلعا من الأجانب فان هؤلاء لن يتحصلو على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة، لذا سنقوم باستعراض في بادئ الأمر بعض المفاهيم المتعلقة حول التجارة الخارجية واهم نظرياتها و سياساتها من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
- ✓ المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية
- ✓ المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من بين أقدم الفروع و أكثرها جذلا في العلوم الاقتصادية حيث عرفت ازدهارا في القرنين الثامن و التاسع عشر عندما كان النمو الاقتصادي الحديث تدفعه و تحركه التجارة الخارجية أما في الوقت الحالي فقد حققت التجارة الخارجية نموا كبيرا ، حيث ازداد حجمها بسبب زيادة حجم الصادرات و الواردات و استقرار الاقتصاد الكلي و تحرير التجارة و انخفاض تكاليفها و زيادة التدفقات إلى البلدان الناشئة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

نتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات التقنية من التنمية الاقتصادية، ولقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية نذكر منها:

- عرفت التجارة الخارجية بأنها: بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد ورؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة.[1]
- و عرفت بأنها: عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[2]
- إلا أن التعريف الأقرب إلى دراسة النظرية الاقتصادية هو : تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة[3]
- أما التعريف الأشمل هو أنها تمثل: " عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى حيث تتمثل عملية التبادل في السلع المادية،الخدمات،النقود،الأيدي العاملة.".

و الصفقات التجارية التي تشمل التجارة الخارجية تتمثل في:

1. تبادل السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية والنصف مصنعة.

[1] رشاد العصار، التجارة الخارجية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 12.

[2] عطاء الله الزبون التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2015، ص 8.

[3] حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص 14.

2. تبادل الخدمات كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.

3. تبادل عناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات أو الهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.[1]

وعليه فالتجارة الخارجية تعني: حركة استيراد وتصدير السلع والخدمات عبر الحدود.

وتنقسم التجارة الخارجية إلى شقين أساسيين هما:

- **الصادرات**: هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع و الخدمات، التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون لغير المقيمين في البلد، بغض النظر عن وضعية غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، و بصفة أخري تمثل الصادرات إنفاقا أجنبيا على السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن، الأمر الذي يؤدي إلي الزيادة في دخل البلاد، لذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة، أي التي تضيف قوة جديدة إلي تيار الإنفاق الكلي، حيث بزيادة الصادرات يحصل المصدرون على دخول إضافية، تدفعهم في الدخل الوطني[2]
- **الواردات**: تشير إلى جميع السلع الداخلة إلى البلاد من اجل تلبية احتياجاتها المحلية بعد خضوعها للإجراءات الجمركية، ويستند التقييم على أساس التكلفة و التامين و الشحن [3]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- تعتبر التجارة الخارجية احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي،لما تضمنه من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي؛

2- يتمتع هذا القطاع بأهمية مميزة لما له قدرة على المساهمة في عملية التنمية وأن أهمية التجارة الخارجية تبرز في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن،وبين الطلب الشديد المرونة،مقابل دورها الطويل المدى في المساهمة بتغيير هذا الواقع من خلال التأكيد على توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة

[1] موسى سعيد المطر، التجارة الخارجية، ط 1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2002، ص،ص 13،14.

[2] سعد الغالب ياسين ، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 40.

[3] صفاء جنحاني، كوثر كحيلي، اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي،2017-2018، ص14

لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو متناسب في إطار تحقيق المقاربة في الإنتاجية؛[1]

3- التجارة الخارجية تعمل على تحريك و تنمية الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛

4- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل و الاستثمار؛

5- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو الاستيراد.

6- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.[2]

ويمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يسمى بمعامل التجارة الخارجية (E) ويسمى بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني:[3]

$$E=((X+M)/PIB)*100$$

حيث: M: الواردات X: الصادرات PIB: الناتج الداخلي الخام

وهناك معيار آخر لقياس أهمية التجارة الخارجية لدولة معينة وهو نسبة قيمة الواردات إلى الدخل الوطني ويمكن صياغة هذا المعيار على النحو التالي:

متوسط ميل الاستيراد = قيمة الواردات/ الدخل الوطني

[1] خالد محمد السواعي،التجارة الدولية ،النظرية و تطبيقاتها،الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،الاردن2009،ص260

[2] عطاء الله الزبون، مرجع سابق، ص17-19

[3] مدياني محمد،دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال فترة 1970-2006 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي،جامعة الجزائر،2009،ص4-5

7- للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص و تقسيم العمل نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج و تخفيض التكاليف و تحسين النوعية و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، كما تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى.[1]

المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

يتميز موضوع التجارة الخارجية بمفاهيم خاصة تختلف عن موضوع التجارة الداخلية سواء من حيث القضايا التي تدرسها أو من حيث المشاكل التي تواجهها، ويمكن أن نبرز أهم أوجه الاختلاف بين الاثنين فما يلي[2]:

1.مدى قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال : إن عناصر الإنتاج وبالأساس عنصري العمل ورأس المال تنتقل بسهولة داخل الإقليم أو الدولة الواحدة، لكنها تواجه صعوبات وعراقيل عند تنقلها من دولة إلى أخرى وتتمثل هذه العراقيل في الضرائب والقيود الجمركية بالإضافة إلى اختلاف العادات والتقاليد كما يضاف إلى ذلك الأزمات السياسية والاقتصادية بين الدول.

2. اختلاف العملات والنظم النقدية من دولة إلى أخرى: على عكس التجارة الداخلية التي تتم فيها تسوية كل المعاملات التجارية بالعملة الوطنية المحلية فإن التجارة الدولية تستعمل وحدتين نقديتين مختلفتين أو عدة وحدات نقدية، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم خاص بموضوع التجارة الدولية وهو "سعر الصرف" هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة وهو ما يؤثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تمس تكاليف الإنتاج والأسعار واتجاه الصادرات وحجم الواردات.

3. اختلاف الوحدات السياسية : تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية من حيث أن أطراف التبادل والتعامل التجاري كل منهما ينتمي إلى دولة لها قوانينها الخاصة، ونظامها التجاري الخاص بها، وهذا يتطلب توفر بعض الإجراءات القانونية والتنظيمية تجعل التجارة الدولية ذات طبيعة تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية.

4. اختلاف في طبيعة الأسواق: يظهر هذا الاختلاف من خلال طبيعة المستهلكين الفطرية والمكتسبة كالأذواق، الميول العادات والتقاليد، الطباع، البيئة، ....الخ، وانقسام الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحوافز السياسية والطبيعية كالبعد الجغرافي، الذي ينجم عنه تكاليف النقل والتأمين كما أن المنافسة في الأسواق

[1] اولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ادرار،2017-2018،ص8

[2]فوزي عبد الرزاق،استراتيجيات التجارة الخارجية،زمزم ناشرون و موزعون،عمان،2016،ص19،18.

العالمية تكون أكثر شدة منها في الأسواق المحلية وهو ما يجعلها تتميز بسياسة تسويقية خاصة تختلف عنها في التجارة الداخلية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء و النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكرها وفي هذا المبحث سنتناول أهم النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

تسعي هذه النظرية إلى توضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية، بحيث أرجعت قيامها إلى ثلاثة أسباب هي: [1]

- أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى؛
- بعض الدول لديها فائض في بعض السلع، في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها؛
- أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

ويمكن إيضاح أهم مساهمات المدرسة الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية كما يلي:

أولا: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث) :

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول آدم سميث (Adam Smith) ، في كتابه المعروف ثروة الأمم، الذي صدر عام 1776، حيث استخدم آدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، و تقوم هذه النظرية على أن السبب الرئيسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بينها في إنتاج السلع المختلفة، و ذلك بافتراض وجود المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي وتماثل الأذواق. اعتقد سميث أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب و قدراتهم الخاصة، و هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة. [2]

[1] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، ط1 ، الدار الجامعية، مصر، ص27 -28

[2] شقيري نوري موسي، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة ، الأردن،2015، ص 38

- **مفهوم الميزة المطلقة** : تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، ويتحقق ذلك عن طريق:[1]

. قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى.

. قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما، باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

ثانيا: نظرية المزايا النسبية (دافيد ريكاردو):

قدم دافيد ريكاردو هذه النظرية في كتابه نماذج الاقتصاد السياسي و الضرائب عام 1817،و أكملها من بعده جون ستيوارت ميل (Jon Stuart Mill)، رغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر 190 عام، إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية عليها، و مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الخارجية.[2]

تعتمد هذه النظرية على عدة فرضيات أساسية هي: [3]

- المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية و الخارجية؛
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي؛
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

ثالثا: نظرية القيم الدولية:

لقد كان ل " Johan Stuart Mil " دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية. طبقا لهذه النظرية هناك مكاسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص30

[2] بن زغدة سعاد،بربيط ربيعة،أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،المسيلة، 2016-2017،ص17

[3] سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم،ط1 ،دار المصرية اللبنانية،مصر، 1991 ،ص9

بين الدولتين للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح[1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

يمكن التطرق لمساهمات النظرية النيوكلاسيكية كما يلي:

أولا: نظرية هكشر – أولين (نظرية تناسب عوامل الإنتاج):

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعو إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، و لا تفسر لماذا تقوم، فهي تصف حالة مشاهدة و لا تفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، و إن كان قد اعتمد على أفكار هكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر –أولين. [2]

تعتبر أهم فرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج في أن:

- البلدان تنتجان سلعتين؛
- حرية التبادل،عدم وجود رسوم جمركية؛
- المنافسة الحرة؛
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج؛
- الاستخدام التام لعوامل الإنتاج داخل البلد؛
- أذواق المستهلكون معطاة.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر –أولين إلى أن التجارة الدولية تعود على اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فهناك أسعار

[1] بوسبعين حورية، ناوي مريم، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة، 2013-2014 ، ص66

[2] زير مي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص:المالية الدولية ،تلمسان-الجزائر، 2010-2011،ص38

عوامل الإنتاج، و المنتجات، و أن ما يؤثر على نفقة الإنتاج، – أي على سعر عناصر الإنتاج – يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

كما أضاف أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية

- اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج،إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي
- أهملت هذه النظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول.[1]

ثانيا: نظرية ليونتيف Leontif:[2]

تتفق مع اعتمد الاقتصادي " ليونتياف " على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات وواردات الولايات المتحدة، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما استخدم " ليونتياف " في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة والتنظيم، وان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[3]

---

[1] أشرف أحمد العدلي،التجارة الدولية،ط1 ، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر،المعمورة، مصر، 2006 ،ص3

[2] زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري– دراسة حالة الجزائر 1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، بسكرة،2014-2015،ص14

[3] زبير طيوح، مرجع سابق،ص14

بهذا فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بينت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

وصفوة القول أن النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية و التجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية و الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون و الثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، و عاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، التي تتميز بالتغيير المستمر، لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعني بذلك في مجال تفسر التجارة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

بعد الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية والنظرية نيوكلاسيكية ظهرة تفسيرات حديثة للتجارة الخارجية يمن سردها في ما يلي:

أولا: نموذج الفجوة التكنولوجية:

يعود تفسير طبيعة التبادل عن التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "بوسنر " 1961، حيث اعتبر أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها، وهذا ما يناقض نتائج نموذج هيكشر –أولين، وهذا راجع إلى تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي، ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل ما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول كالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، تؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول، ويتم ذلك بطريقتين :

– زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول لأطراف التبادل الدولي، ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.

– دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها، لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع.[2]

---

[1] زير مي نعيمة،مرجع سابق،ص4

[2] وليد عابي،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص:الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،سطيف ،2018-2019، ص 35-36

إن البلد الذي تظهر فيه هذه الابتكارات يتحصل على تفوق مطلق في فترة زمنية معينة في هذه السلع مقارنة مع الدول المتبادل معها، حيث يقوم بتصدير تلك السلع إلى هذه الأخيرة، وبعد ذلك يتم تقليد هذه السلع بعد انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة ، وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية، وبالتالي يمكن اعتبار تحليل " بوسنر "كتعميم للنموذج الريكاردي، وكنموذج ديناميكي لهذا الأخير، واستند تحليل النموذج على وجود:

- فجوة الطلب : وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.
- فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.[1]

ثانيا: نظرية دورة حياة السلعة (نموذج Vernon):

تفسر هذه النظرية تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استنادا إلى مراحل : الظهور، نمو (توسع) الطلب، إشباع الطلب (النضوج)، الركود أو الانحطاط (الأفول) . بحيث أن انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى يخلق إمكانات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة إلا أنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الدولية. فثمة العديد من السلع على سبيل المثال، السلع ذات دورة الحياة القصيرة لا تتدرج ضمن سياق نظرية " دورة حياة المنتج ".[2]

ثالثا: نظرية الطلب النموذجي (ليندر):

يرى "ليندر Linder" أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج قيمته محدودة، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن اعتبارات أخرى، ولقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية. فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا

[1] دليلة طالب،الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية،تلمسان، السنة الجامعية، ص2

[2] اولاد صالح عامرية،حاج حمو يمينة، مرجع سابق، ص14

فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة أما الواردات المحتملة لبلد ما، فتتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعيقة للتجارة.

والطلب المحلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لأن تكون هذه السلع قابلة للتصدير، وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتدادا للسوق الداخلي، في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.[1]

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية من بين أهم المحاور التي تهتم بها الدولة، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما لها من أثار متعددة على مسار و تنظيم التجارة الخارجية و بالأخص الصادرات و الواردات، وهذا ما جعلنا نعطي دراسة نظرية على هذه السياسات.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية

من التعاريف المتداولة لمفهوم السياسة التجارية نجد:

- تعرف السياسة التجارية على أنها: مجموعة من القواعد و الأدوات و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[2]
- وتعرف بأنها: تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته.[3]

---

[1] مدياني محمد، مرجع سابق، ص13

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)،مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،القاهرة،2003،ص124

[3] نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية واثرها على الواردات–دراسة حالة الجزائر–، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية،العدد1، المجلد5، المركز الجامعي مغنية، 2022، ص375

- وتعرف أيضا على أنها : مجموعة الوسائل التي تلجا إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة و معينة أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج.[1]

من التعريفات السابقة نستنتج أن التعريف الاشمل للسياسة التجارية هو أنها مختلف الإجراءات و الاستراتيجيات التي تنتجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع عدة دول بهدف تحقيق التوازن الخارجي و تحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية

هناك نوعين من سياسات التجارة الخارجية و هما:

أولا: سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعرف هذه السياسة على أنها: تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقليدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم.[2]

كما تعرف أنها: تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.[3]

و يدعم أنصار الحماية موقفهم بالحجج التالية :[4]

– تقييد الواردات و انخفاض حجمها مما يدفع المستهلك إلى التوجه للسلع المحلية؛

---

[1] جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2013، ص125

[2] وليد عابي، مرجع سابق،ص61-62

[3] رميساء بوخميس،كنزة يخلف،ت طور ادوات السياسة التجارية واثرها على الميزان التجاري في الجزائر 2000-2018، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل،2020-2021، ص8

[4] شتاتحة عمر، عبد الحفيظ امحمد،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية،مجلة البديل الاقتصادي،العدد3،المجلد2،جامعة الجلفة،2015،ص151

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية؛

- توفير الموارد المالية من خلال التعريفة الجمركية؛

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة.

ثانيا: سياسة تحرير التجارة الخارجية:

تعرف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها: " إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء و يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى أدنى حد ممكن، أو حتى منع هذا التدخل منعاً باتاً لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الخارجية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما[1].

وتعرف على أنها: السياسة التي تتبعها الدولة و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.[2]

و يعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على عدة حجج ، في تأييد وجهة نظرهم ، أهمها :[3]

- أن الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج.

- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية .

- الحرية تشجع التقدم الفني .

- الحرية تحد من قيام الاحتكارات .

- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير.

---

[1] وليد عابي، مرجع سابق، ص 60

[2] رميساء بوخميس،كنزة يخلف، مرجع سابق ، ص9

[3] شتاتحة عمر، مرجع سابق،ص152

المطلب الثالث: أدوات وأساليب السياسة التجارية

يجب على الدولة اختيار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الوطنية حيث تتعدد هذه الوسائل و تختلف حسب كل دولة كما يلي:

أولا: الأدوات السعرية

تسمى سعرية لأنها تؤثر في أثمان الصادرات و الواردات و تتمثل في:

- **نظام الرسوم الجمركية:** الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، فالرسم الجمركي ضريبة على انتقال السلع من الدولة إلى الخارج أو العكس، وينقسم الرسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.[1]

- **إعانات التصدير:** تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح[2].

- **الإغراق:** و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إله نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.[3]

- **تخفيض سعر الصرف:** تقوم الدولة في بعض الأحيان بالتخفيض العمدي لقيمة عملتها الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية من اجل تشجيع صادراتها و تخفيض وارداتها، إذ ينتج عن هذه السياسة ارتفاع في أثمان السلع الأجنبية المستوردة عن أثمان مثيلاتها من السلع المحلية مما يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية من وجهة نظر المستهلكين المحليين ، إضافة إلى تشجيع التصدير من خلال إكساب السلع المحلية مزايا تنافسية سعرية في الخارج.[4]

---

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، ، دار النهضة العربية، ط 1، مصر، 1992، ص 163.

[2] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003، ص 265

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2005، ص 291.

[4] نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجة و اثرها على الواردات، مرجع سابق ص 378

ثانيا: الأدوات الكمية

تسمى بالكمية لأنها تؤثر في كمية و حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:

- **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص او القيود الكمية ان تضع الدولة حدا اقصى للكمية او للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محددة.[1]
- **تراخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التصاريح التي تمنح للأفراد والمؤسسات من أجل استيراد سلعة معينة من الخارج، فإمكانية الحصول على هذه التراخيص وسهولة ذلك يتوقف على حسب نوعية سياسة التجارة الخارجية المطبقة خلال تلك الفترة.[2]

ثالثا: الأدوات التنظيمية

وهي الوسائل التي تتدخل الدولة من حلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية وهي:

- **المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** تبرم الدولة اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى بهدف تنظيم وتشجيع العلاقات التجارية وزيادة تنمية حجم المبادلات فيما بينها. يتم بموجبها تقديم تسهيلات في العملية التصديرية والاستيرادية وكذا طريقة سداد الديون والمستحقات الناتجة عن العمليات السابقة[3].
- **التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة[4].
- **اتفاقيات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقاً للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان .وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منها مع الدولة الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي يتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف التي تجري التسوية وفقاً له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.[5]

---

[1] موسى سعيد المطر، مرجع سابق، ص70

[2] نميش خديجة، مرجع سابق،ص378

[3] نميش خديجة، مرجع سابق ،ص 378

[4] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص298

[5] وليد عابي ، مرجع سابق ، ص 55- 56

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تقييم الإطار النظري للتجارة الخارجية التي تعتبر من أهم القضايا التي لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها خاصة الدول النامية وقد جاء هذا الفصل في ثلاث مباحث حاولنا من خلالها إعطاء تعاريف حول التجارة الخارجية التي تعتبر حركة استيراد و تصدير السلع بين الدول، وكذلك أهميتها التي من أبرزها توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي و تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو الاستيراد، كما تطرقنا إلى الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.

و تبين لنا أن الاهتمام بالتجارة الخارجية ليس بحديث النشأة بل يعود إلى زمن بعيد حيث تعددت النظريات و المفكرين الاقتصاديين في هذا المجال وذلك ابتدءا من الكلاسيك وصولا إلى المناهج التكنولوجية الحديثة، حيث استطاعت هذه النظريات و مفكريها أن ترسم مسار للتجارة الخارجية عبر دول العالم رغم الانتقادات. وقد عرفت التجارة الخارجية سياستين أساسيتين احدهما سياسة الحرية و الذي يحث على ترك التجارة حرة دون قيود وذلك لانتقال السلع بكل حرية بين الدول كما يوجد لهذه السياسة عدة حجج، أما السياسة الثانية فهي سياسة الحماية التي تدعو إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق فرض قيود على الصادرات و الواردات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة، و لهذه السياسة حجج خاصة بها، ولتطبيق هذه السياسات التجارية يجب الاعتماد على وسائل و أساليب تعرف بأدوات السياسة التجارية و التي من شانها تحقيق الأهداف العامة للدولة.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول الواردات و النمو الاقتصادي

تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات كبيرة في مجال التجارة الدولية، وبالأخص جانب الواردات إذ تشكل جزءا هاما للاقتصاد المحلي خاصة واردات السلع و الخدمات، حيث تحصل الدولة من خلالها على المتطلبات التي لا يمكن إنتاجها، حيث تعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج و المواد الأولية اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي، وقد أصبح موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يكتسي أهمية بالغة لكل بلدان العالم وخاصة النامية منها. ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية. حيث يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا) ، وعادة ما يستخدم النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لأن مفهوم كلا منهما يعبر عن حدوث زيادة في الدخل الوطني تترجم بزيادة متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة إلا أنه يوجد العديد من الاختلافات بينهما، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق للإحاطة بموضوع الواردات و النمو الاقتصادي من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات
- ✓ المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو و التنمية.
- ✓ المبحث الثالث: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات

يشكل جانب الواردات في التجارة الخارجية جزءا هاما للاقتصاد المحلي حيث يحصل من خلاله على السلع و الخدمات التي لا يمكن إنتاجها أو عرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى، وتختلف تعاريف الواردات عند علماء الاقتصاد كل حسب منظوره و تختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به وأيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف احتياجاتها لكن المعنى لا يختلف في مضمونه و ينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

المطلب الأول: مفهوم الواردات

- التعريف الأول: هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات التي يؤديها بصفة نهائية غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن وضعية غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وبصيغة أخرى،تمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي، ولذا تصنف من عوامل التسرب، حيث يؤدي الاستيراد إلي سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع و الخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضعف من تيار الإنفاق في الداخل، ويزيده في الخارج.[1]

- التعريف الثاني: تعرف الواردات على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى و الذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع و الخدمات من خارج حدود هذه الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة،وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع.فالواردات من السلع و الخدمات هي جميع السلع و الخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.[2]

- التعريف الثالث: تمثل جميع السلع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية.[3]

---

[1] تومي صالح، وشقبقب عيسى ، 2006 ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2002) مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 4،ديسمبر،ص 31.

[2] داود حسام علي،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2011، ص 145

[3] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص131-132

من التعريفات السابقة نستنتج أن الواردات هي إجمالي السلع و الخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج.

المطلب الثاني: أهمية الواردات

إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور بها دون ذكرها، نظرا للدور المهم والكبير الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في معزل عن العالم، حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:

- تحتاج بعض الدول لاستيراد مختلف المواد لعدم توفر الإمكانيات المادية و البشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا و حتى في حالة توفر تلك الإمكانيات، فإنها تنتج بتكاليف اكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج فضلا عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة و حديثة و تبادل الخبرة و المعرفة [1]

- تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسطية في الإنتاج بشكل مباشر، وفي التشغيل بشكل غير مباشر. وبالتالي فإن الحد من هذه الواردات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لانخفاض مدخلات الإنتاج.[2]

- تعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والمعدات والآلات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، كما أن الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة ارتفاع الدخول والزيادات السكانية، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، و هكذا فإن الواردات في هذه الحالة ضرورية و إستراتيجية كما أنها تعمل على زيادة في حجم الصادرات عن طريق اتفاقيات التبادل ضمن الشركات الاقتصادية للدول، و نفس الشيء في حالة التخلي عن المشروعات غير الكفؤة يكون استيراد المنتجات المصنعة أولى من إنتاجها وفي هذا توفير للموارد وتوجيهها إلى قطاع آخر حيث يكون تخصيصها أمثل، فرغم كون الواردات عبئاً في الغالب، إلا أنه في هذه الحالة تعتبر واجبة بالنظر إلى الآثار طويلة المدى على الجهاز الإنتاجي وتنمية الصادرات، إضافة إلى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي و بالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال استيراد السلع الرأسمالية الأجنبية .[3]

---

[1] نشوى مصطفى علي، اثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية، جامعة حلوان،2004، ص 15

[2] نفس المرجع ، ص63

[3] العقاب محمد، غفاري الأمين، نمذجة قياسية لحجم الواردات في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 1980-2016،مجلة البحوث و الدراسات التجارية مجلد03، العدد02، جامعة الجلفة و الاغواط ، سبتمبر 2019، ص6

المطلب الثالث: أنواع الاستيراد

تختلف أنواع الاستيراد باختلاف البلد المستورد واحتياجات أفراده من السلع والخدمات إذ سنذكر أهم أنواعها وهي:[1]

1) الاستيراد للحكومة: يكون استيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج؛

2) الاستيراد للاستخدام الخاص: وهو الإستيراد لغير الاتجار لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد؛

3) الاستيراد للإنتاج : هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغير حالته ويمثل ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسطية وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة خاصة تمثل مستلزمات الإنتاج.

4) الاستيراد للاتجار: كل ما يستورد للبيع بحالته عند الإستيراد وبعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليه؛

5) الاستيراد برسم المعرض: يتم الاستيراد من المعارض والأسواق المرخص بإقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية، للمعارض والأسواق الدولية؛

6) الاستيراد للاستعمال الشخصي: هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من حيث نوعيتها وكميتها، مع استعمالها الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع وعلى نحو لا يحمل صفة التجار؛

7) استيراد الواردات بدون قيمة:تفرج الجمارك مباشرة على السلع الواردة هبات ومساعدات، بدون قيمة إلى الجمعيات الخيرية والمساجد ويشترط لذلك موافقة الجهات الإدارية المختصة والجهات المشرفة على النشاط على أن تكون المواد المستوردة مما يستخدم في نشاط هذه الجهات.

[1] أمال حاجي، اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2013، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي،2014-2015، ص10

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو والتنمية.

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعريف للنمو الاقتصادي نذكر بعضها كما يلي:

✓ النمو الاقتصادي:هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[1]

✓ يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي[2]

✓ كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد.[3]

✓ ومن التعريفات السابقة للنمو الاقتصادي يمكننا أن نستخلص أن:

النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني.

حيث يأخذ معدل النمو ثلاث حالات: معدل نمو ثابت معدل نمو متناقص، معدل نمو مرتفع.

المطلب الثاني: التنمية ومستلزماتها

إن تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، لذلك سوف نقوم بعرض بعض التعريفات و مستلزمات التنمية.

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 7.

[2] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية وقياسية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان2013 ،ص1

[3] فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي،المجلد17، عدد خاص، جامعة المدية ، جوان 2020، ص128

أولا : تعريف التنمية

✓ يرى جيرارد ماير بان التنمية الاقتصادية "هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن ."كما يعرفها كذلك" التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل و المساواة."[1]

✓ وفي تعريف آخر لهيئة الأمم، تعرف التنمية على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.[2]

✓ هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و سريعة و مستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غي المتجددة من النضوب.[3]

✓ هي عبارة عن العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل الوطني والحقيقي وكذلك في نصيب الفرد من الدخل أو الإنتاج ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعده هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم.[4]

✓ من خلال التعريفات السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها التطور البنياني بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع

---

[1] ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص2

[2] رحالي حجيلة، التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)،مجلة علمية محكمة،العدد17،جامعة تيبازة،ديسمبر 2014،ص 156

[3] فاطمة راشدي، خضرة راشدي، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي،المجلد7،العدد3،جامعة مستغانم،ديسمبر2020، ص1216

[4] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2012-2013. ص 36.

ثانيا: مستلزمات التنمية

تتطلب التنمية الاقتصادية عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي :

1. تراكم رأس المال: يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك،وهناك استثمارات البني التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير و الحصول على "المعرفة التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.[1]

2. الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها،فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا، وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان،وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التنمية القومية.[2]

3. الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الله في الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها.[3]

4. التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتواصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع، وعليه فإن تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير في التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل، وقد تركز التطور التكنولوجي منذ

---

[1] زويش سميه، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 20000-2014،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ما ستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة البويرة ، 2014-2015 ، ص49

[2] أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية ، بيروت، 1990،ص 74.

[3] ابتهال أحمد قابقلي، الافتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995-2010،مشروع أعد لنيل درجة الدكتورة في الاقتصاد، جامعة تشرين 2013-2014، ص 22.

الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية من حصولها على استقلالها السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الإنتاج ومنه الدخل والمستوى المعيشي إلا أن هناك فرق بين موقفي إنتاج تكنولوجي واستيرادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتحكم "مزايا الدول المتقدمة"أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها "مزايا الدول المتخلفة" [1]

المطلب الثالث: أنواع وأهداف دراسة النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي عدة أنواع و أهداف نذكر من أهمها:

أولا : أنواع النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي أنواع تتمثل فيما يلي:

1. **النمو التلقائي (الطبيعي)** :هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها :[2]

- التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود؛
- حدوث تراكم لرأس المال.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

2. **النمو العابر**: النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد

[1] زويش سمية، مرجع سابق، ص 50.

[2] كريم حبيب وحازم البنى من النمو والتنمية إلى العولمة والغات ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان،ص 24 .

والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشي بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.[1]

3. **النمو الاقتصادي الموسع**: يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.[2]

4. **النمو المخطط**: هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع،لذا فإن فعالية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفعالية التنفيذ ومتابعة تحقيقاتها، ومرونة السياسات المتبعة؛ والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو التلقائي ولكنه بمعدلات أسرع من النمو التلقائي .[3]

ثانيا : أهداف دراسة النمو الاقتصادي.

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا فيما يلي: [4]

1. **بالنسبة للفرد**: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل،وتمكين ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي،ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في توزيع الدخل، والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

2. **بالنسبة للدولة** : إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة كل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج،حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيد عائداتها،وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة

---

[1] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقره بومرداس،2015-2016،ص 7

[2] قنادزة جميلة، مرجع سابق، ص 20

[3] قنادزة جميلة، مرجع سابق، ص 21

[4] نادية معلالة، مليكة درويش ، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014،مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ما ي 1945 قالمة ، 2014-2015، ص، ص 11،12.

والتعليم ، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدولة أن تتخلص من التبعية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز، وإمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومتوافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استطراف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى،وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

المبحث الثالث: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي

انطلاقا من ان النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية فان هذا يستدعي ضرورة معرفة المحددات و المقاييس المتعلقة بالنمو، فهناك عدة محددات وعوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي وفي المقابل يوجد معايير لقياسه وذلك من اجل تحديد الأهداف و تقييم النتائج، كما يوجد علاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي سنوضحها لاحقا.

المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة عوامل و يجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي ولكنهم يختلفون في آراءهم للأهمية النسبية لهذه العوامل و عددها و يمكن أن نذكر العوامل التالية:

1. **التقدم التقني**: و يقصد به التغير في الحالة العملية نتيجة للاختراعات و الاكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع، و بتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع فلو افترضنا أن شخصا قام باختراع آلة جديدة أو وسيلة أو طريقة جديدة لصنع سلعة معينة، فهذا الاختراع لا يعتبر ضمن التعريف الاقتصادي للتقدم التقني، إلا إذا أمكن تطبيقه اقتصاديا، فكثير من الاختراعات و الاكتشافات العلمية التي يتوصل إليها العلماء و الباحثون في مختبراتهم لا تؤدي في واقع الحال إلى أي تقدم تقني لعدم إمكانية الاستفادة منها في زيادة الطاقة الإنتاجية ، إما لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، أو لأن تكلفتها الإنتاجية عالية جدا، لا تتناسب مع الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع، أما إذا استخدمت تجاريا فإنها بطبيعة الحال تؤدي إلى نمو الطاقات الإنتاجية و التي يعبر عنها بانتقال من الإمكانات الإنتاجية إلى أعلى.[1]

[1] ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي،جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،2008-2009، ص 41

2. **اليد العاملة**:[1]يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما في فترة المدرسة الكلاسيكية، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

3. **رأس المال** :وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البني المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات و المعدات التي تساعد على زيادة إنتاجه.[2]

المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- **معايير الدخل**:من تعريفنا للنمو الاقتصادي نستنتج أنه مرتبط بالتوسع في الناتج الوطني الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي، فمقياس النمو يعبر عن التغير في نمو الناتج الوطني الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي، فمقياس النمو يعبر عن التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية، المنسوب إليها القياس[3]

ويمكن أن ينقسم معيار الدخل إلى ثلاثة مؤشرات كما يلي:

– **الدخل الوطني الإجمالي**: يعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط[4]

---

[1]ضيف احمد، مرجع سابق ،ص13

[2]ضيف احمد، مرجع سابق ص13-14

[3]كنزة وشن،دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية و تجارة دولية،جامعة بسكرة،2019، ص 40

[4]كنزة وشن، مرجع سابق، ص40

– **الدخل الوطني الكلي المتوقع** من خلال هذا المقياس يرى بعض الاقتصاديين أن قياس النمو يتم على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خاصة لتلك الدول التي بها موارد كامنة.

– **متوسط نصيب الفرد** : يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان.

. يعتقد Kindeleberger Charles في هذا الشأن أن اهتمام التنمية يجب أن يكون للإنتاجية وليس لمستوى المعيشة، أما باقي الاقتصاديين فهم متمسكون بهذا المعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف الاسمي للتنمية هو رفع المستوى المعيشي.

$$\text{النمومعدل} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متساويتين، وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.[1]

2– المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية، والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة، ومن ثم الجانب الاقتصادي، ومن أهم المعايير والمؤشرات: المعايير الصحية، المعايير التعليمية ، معايير التغذية ، ...

3– المعايير الهيكلية:

أ– الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ب– الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

ج – نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي

تشير العديد من الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي ألا وهي:

[1] محمد ناجي حسن الخليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم،ط1، دار القاهرة،مصر، 2001، ص22

[2] محمد عيسي إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة 1992–2016،دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان ، فبراير 2019، ص18–22

1. التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات النظرية التي أسهمت في هذه الفكرة و نذكر منها [1]:

من خلال النظريات الكلاسيكية اعتبرت آراء كل من سميث وريكاردو وميل أبلغ تعبيرا عن الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية- تحرير التجارة يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، باعتبارهم أن بيئة الحرية هي التي يتحقق فيها افتراضاتهم، فكل سياسة تزيد من فعالية الاقتصاد من بينها تحرير التجارة قد تؤدي إلى نمو سريع، وزيادة الدخول تترجم بزيادة الادخار والاستثمار. لم يتم في نظريات الكلاسيكيين دراسة مباشرة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. أما من خلال النظرية الكينزية فمضاعف التجارة الخارجية هو الذي يؤدي إلى الاختلال أو التغير في العلاقات الاقتصادية الدولية ومنها يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل الوطني و التشغيل في كل بلد من البلاد التي أصابها الاختلال. أما في النظريات الحديثة فإن تحرير التجارة ينشط التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي في بعض الدول، فالاقتصاديان Helpman" و " Grossman(1991) بينوا في دراسة لهم أن تحرير التجارة يزيد من الواردات المحلية من السلع والخدمات التي تحوي تكنولوجيات جديدة، وبواسطة هذا تنتقل التكنولوجيا، ويعرف البلد تقدم تكنولوجي، فالإنتاج يُصبح أكثر فعالية وتزيد الإنتاجية.

2. الواردات و النمو الاقتصادي:

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية "الواردات تقود إلى نمو اقتصادي "على عملية

التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج،وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و التي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات[2].

---

[1] تسابت عبد الرحمان، اثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 5 ،2014، ص117-118

[2] عز الدين علي، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص67-68

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تقييم الإطار النظري للواردات و النمو الاقتصادي وقد جاء هذا الفصل في ثلاث مباحث وفي هذا الفصل حاولنا إعطاء تعاريف للواردات التي تعتبر جزء من الاستهلاك المحلي للدولة او استثمارات منتجين أجانب ثم شراءها، وكذلك أهميتها التي من أبرزها إعطاء الفرصة لكل دول في الحصول على بعض السلع و الخدمات التي لا تتوفر لديها من الدول الأخرى، كما تطرقنا إلى أنواع الاستيراد.

وقد تبين لنا بان النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فقد كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقة ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة، و التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، كما اتضحت لنا أنواع وأهداف النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد و الدولة

فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل يتحدد على أساسها أهمها: التقدم التقني، رأس المال، اليد العاملة، و يقاس النمو الاقتصادي بثلاث معايير وهي معايير الدخل وتتمثل في الدخل الوطني الإجمالي و الدخل الوطني الكلي المتوقع و متوسط نصيب الفرد، و المعايير الهيكلية، المعايير الاجتماعية.

ومن خلال ماسبق يتضح أن هناك علاقة بين كل من الواردات و النمو الاقتصادي حيث أن تحرير التجارة يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي و توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد ، لذلك لا بد من العلاقات الدولية و المبادلات التجارية بين مختلف دول العالم

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية و قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تمهيد:

بعد عرض الإطار النظري للتجارة الخارجية و الواردات من خلال الفصل الأول، ثم التطرق في الفصل الثاني إلى النمو الاقتصادي ومختلف المفاهيم المتعلقة به، ارتقينا في الفصل الثالث لفحص العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر ، ولمعرفة ذلك سوف نتطرق إلى التحليل الاقتصادي للواردات و السياسة التجارية وبعدها النمو الاقتصادي ثم إلى الدراسة القياسية التي أصبحت تحتل مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية، وتكمن هذه الأهمية في المجال التحليلي والتنبؤي وفي اتخاذ القرارات لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الاقتصادية، ومن أجل ذلك اخترنا استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لإيجاد العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ثم سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها ولذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول : التحليل الاقتصادي للواردات و النمو
- ✓ المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وصياغته باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

المبحث الأول : التحليل الاقتصادي للواردات و النمو الاقتصادي

من الشـــائع أن الواردات الجزائرية تتطور بمرور الســـنين كون أن الجزائر بلد مســـتورد، وانطلاقا من هذه المعطيات سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تحليلية لتطور الواردات، كما سنتعرف على التركيبة السلعية و التوزيع الجغرافي لها، كما سنتطرق إلى دراسة تحليلية لتطور النمو الاقتصادي كونه متغير مهم في الدراسة وهذا خلال الفترة 2020-1990

المطلب الأول : تطور الواردات و تحليل الســـياســـة التجارية في الجزائر خلال الفترة –2020 1990

سنقوم بداية بتحليل السياسة التجارية في الجزائر، وعلى ضوئها سنقوم بدراسة تطور الواردات خلال فترة الدراسة.

أولا: تحليل السياسة التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة

تعتبر الفترة 1990-1994 مرحلة تحرير تدريجي، ففي 1990 تم اســـتبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصـــدرين والمســـتوردين من القطاعين العام و الخاص وفقا لقواعد الســـوق من خلال الســـماح للخواص بالإستيراد دون تأشيرة احتكار ليتم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في 1991، وأعتبر قانون المالية التكميلي لســـنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشـــار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية. كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات الســـياســـة التجارية بشـــكل تدريجي، على النحو التالي:[1]

- إجراء تغيرات على مســـتوى معدلات الرســـوم الجمركية، وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لســـنة 1992 بتخفيض جوهري للرســـوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60%

[1] سمية بونوة ، منير نوري ، اثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، جامعة شلف ،2017 ، ص97 ، ص98

- فرض معدلات ضعيفة من 0% إلى 7% على الواردات من المواد الأولية، و معدلات متوسطة تتراوح بين 15% و25% على المنتجات النصف مصنعة، وأخيرا تعريفة جمركية تتراوح بين 40 و 60% على المنتجات تامة الصنع.

- كما تم إحداث تعديلات على نظام سعر الصرف، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر 22 % سنة 1991، ثم 40.14% سنة 1994، ثم إنتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776 دينار جزائري. إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو إستعادة التوازن الخارجي، و من ثم تحقيق تنافسية أكثر للإقتصاد الوطني.

كما أنه ولمواصلة الانفتاح التجاري تم تخفيض التعريفة الجمركية إلى 50% سنة 1996 لتصل إلى 40% سنة 1998 ، هذا وبفضل إعادة الهيكلة للتعريفة الجمركية لسنة 2001 عرفت مجموعة من الإعفاءات و المعدلات المنخفضة أقصاها 30 % ، وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 عملت الدولة إلى حد اليوم على إخضاع الاقتصاد الوطني لضوابط السوق الحر.[1]

وفي إطار تغيير السياسات الجمركية تضمن قانون المالية لسنة 2010 فرض ضرائب غير مباشرة على المشروبات الكحولية بـــ 8000 دينار للهيكتولتر، وفرض اقتطاع قدره 5% على الربح الصافي لمستوردي وموزعي الأدوية المستوردة بالإضافة إلى تحديد قائمة بالبضائع الأجنبية التي تستفيد من إعفاء من الحقوق الجمركية لمدة 3 سنوات بداية . 2010 ،كما أنه تم اتخاذ إجراءات جمركية استثنائية بداية من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة

ومن بين الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016 فرض حقوق جمركية 15% على أجهزة الإعلام الآلي بغرض تقليص فاتورة الواردات.

واستقرت الحكومة الجزائرية في بداية سنة 2018 على 851 سلعة ممنوعة من الاستيراد ، لكن في فيفري سنة 2019 : تم إلغاء المحظورات واستبدالها بالحق الإضافي المؤقت (DPAS) لكبح الواردات. [2]

[1] مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة ، السياسة التجارية الخارجية و أثرها على القطاع خارج المحروقات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد 1، جامعة وهران ، 2018، ص 89

[2] تواتي دونية، بودغدغ احمد، تطور التجارة الخارجية و السياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 2، جامعة جيجل، 2022 ، ص 174

أما بالنسبة للاتفاقيات و التكتلات سعت الجزائر إلى بناء علاقات تجارية واقتصادية دولية بهدف ترقية الصادرات منها:

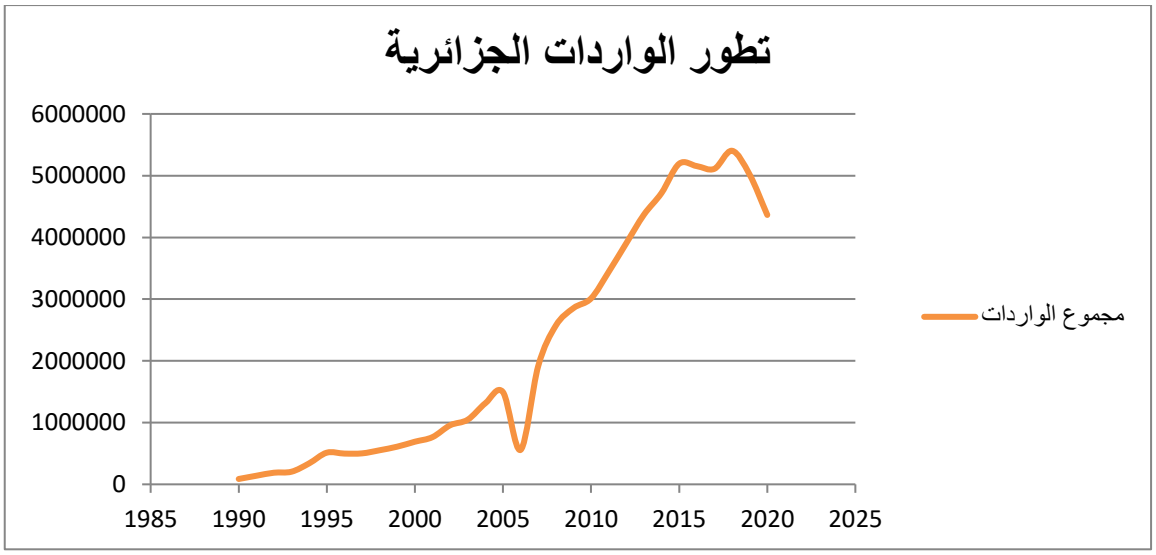
– اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الذي وقعته الجزائر في سنة 2002 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 ، والتي تسعى من خلاله إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على غرار إنشاء منطقة التجارة الحرة و تنص الاتفاقية في شقها التجاري إلى التفكيك الجمركي لمعظم الحواجز الجمركية القائمة من الاتحاد الأوروبي، ومن نتائج هذا الاتفاق ارتفاع مفرط للواردات الجزائرية بسبب غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية، حيث خسرت الجزائر ما يقارب 2.5 مليار دولار لصالح الطرف الأوروبي إلى غاية سنة 2011 وظل الميزان التجاري خارج المحروقات غير متوازن مع الاتحاد الأوربي وتكبدت الخزينة العمومية خسائر من الرسوم الجمركية خلال فترة (2005-2016) بما يقدر 109 مليار دولار أمريكي، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ عدة تدابير حمائية سنة 2016، تمثلت في تراخيص حظر الاستيراد، فرض رسوم جمركية، مما أدى لاعتراض الطرف الأوروبي نظرا لخسارته حوالي 2.7 مليار دولار من الصادرات الأوروبية نحو الجزائر

– تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل في 31 ديسمبر 2008، وهذا بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة حيث بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء . جانفي ومع توجه الحكومة الجزائرية لكبح الواردات وتشجيع المنتوج المحلي، أعلنت عن قائمة سلبية بمنتجات تستوردها من المنطقة العربية للتبادل الحر فرضت بموجبها تعريفات جمركية بداية من جانفي ، قائمة تشمل 1141 منتوج ضمن المنتوجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات من الصناعات الغذائية والزراعية والآلات الإلكترونية المنزلية، وهنا الجزائر لم تلتزم بالموافقة القبلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتفاق منطقة التبادل الحر الإفريقية تم التوقيع من قبل الجزائر في أوائل سنة 2018، وتم التصديق عليها في نهاية سنة 2019.[1]

[1] تواتي دونية، بودغدغ احمد، مرجع سابق، ص 175

ثانيا: تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة

الشكل(1): منحنى بياني لتطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم(1) باستخدام برنامج اكسل

نلاحظ من خلال المنحنى البياني بالاعتماد على الملحق رقم 1 أن الواردات الجزائرية قد شـــهدت تطورا و نموا منذ ســـنة 1990، و أكبر معدل نمو شـــهدته الواردات الجزائرية هو 75.56% و كان ســـنة 1994، إذ قفزت الواردات الجزائرية من 205.035 مليون دينار جزائري ســـنة 1993 إلى 340.142 مليون دينار ســـنة 1994، ثم تبعها نمو بمعدل 50.87% ســنة 1995، إذ بلغت الواردات 513.192 مليون دينار جزائري؛ و هذا راجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية، و دخولها مرحلة التحرير الكلي، أيضا الأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي و المتمثلة في تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية، و إلغاء الحضـــر المؤقت المفروض على الســـلع التي كان اســـتيرادها ممنوعا و هذا في نهاية ســـنة 1994. فهذه الإجراءات فتحت الأسواق الوطنية أمام تدفق السلع الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد بشكل كبير جدا، و أيضـا في هذه الفترة يمكن أن يكون هناك سـببا آخر سـاهم في زيادة الواردات و هو الحالة الأمنية التي شـهدتها الجزائر و التي من مظاهرها إحراق و إتلاف للكثير من المصانع و المؤسسات الوطنية المنتجة مما أدى إلى التوجه إلى السوق الأجنبية عن طريق الاستيراد لسد النقص في عرض السلع الذي تسبب فيه توقف المصانع و المؤسسات عن الإنتاج. و الملاحظ أن الواردات قد انخفضت سنة 1996، و هذا راجع إلى:

- تقليص الواردات الغذائية من الحبوب و الحليب و مشتقاته.
- المخزونات المشكلة خلال سنة 1995 باعتبارها أحسن سنة زراعية.
- استقرار الطلب و تراجع التهريب بالحدود.

و في سنة 2004 و 2005 قفزت الواردات الجزائرية إلى 1.314.399 م دج و 1.493.644م دج على التوالي بمعدلات نمو قدرها 25.48% و 13.63% على التوالي، و في سنة 2006 بلغت الواردات الجزائرية 1.558.540 م دج بمعدل نمو قدره 04.3%.

و في سنة 2008 بلغت الواردات الجزائرية رقما قياسيا هو .2.709.921 مليون دج، بنسبة نمو 53.88% عن سنة 2007 ، و بقي حجم الواردات الجزائر مستقرا تقريبا في سنة 2009، بنسبة نمو 0.37%. وكشفت الحكومة لأول مرة أنها لجأت رسميا لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من أجل التحكم في فاتورة الواردات. و كشف تقرير بنك الجزائر عن النمو المخيف للواردات، ما دفع بها إلى التدخل عبر القرارات الحمائية التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009. و الملاحظ أيضا أن الواردات الجزائرية تتميز بالنمو المستمر و لو بنسب متفاوتة.[1]

ارتفعت قيمة الواردات من سنة 2010 إلى سنة 2014 حيث انتقلت من3.011.807,6 مليون دج إلى 4.719.708,3 مليون دج وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة مما خلق علاقة عكسية بين سعر الصرف وقيمة الواردات وهو ما لا يتماشى مع النظرية التي تنص على وجود علاقة طردية تقتضي أن تخفيض قيمة العملة سيترتب عنه انخفاضا في الواردات.

وانخفضت قيمة الواردات من سنة 2015 إلى سنة 2020 حيث انتقلت من 5.193.459,7 مليون دج إلى 4.363.653,1 مليون دج وهو ما يتماشى مع الجانب النظري ويدعم وجود علاقة طردية بين تخفيض سعر الصرف وقيمة الواردات، وتكون هذه العلاقة صحيحة إن لم تتدخل عوامل أخرى من شأنها تخفيض قيمة الواردات كالتي اتخذتها السلطات والمتمثلة في مراجعة سياسة الاستيراد ابتداء من المرسوم التنفيذي رقم 1914 المؤرخ في 11 أوت 2014 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي -10- 89 الذي يحدد أساليب متابعة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية ومن خلال تحديد قائمة للسلع الممنوعة والتي تشمل سلعا كمالية وأخرى غذائية وكهرومنزلية وسيارات سياحية...إلخ

[1] بالحبيب عبد الكامل، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي بغرداية ، 2010-2011، ص 148-149

إن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي للاستجابة للارتفاع في الطلب.[1]

المطلب الثاني: الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

يتميز الهيكل السلعي في الجزائر بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التموين الصناعي كما نجد اكبر مجموعة تستورد منها الجزائر هي دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية.

الجدول رقم (01): قيم الواردات من السلع باختلاف أنواعها خلال الفترة 1990-2020

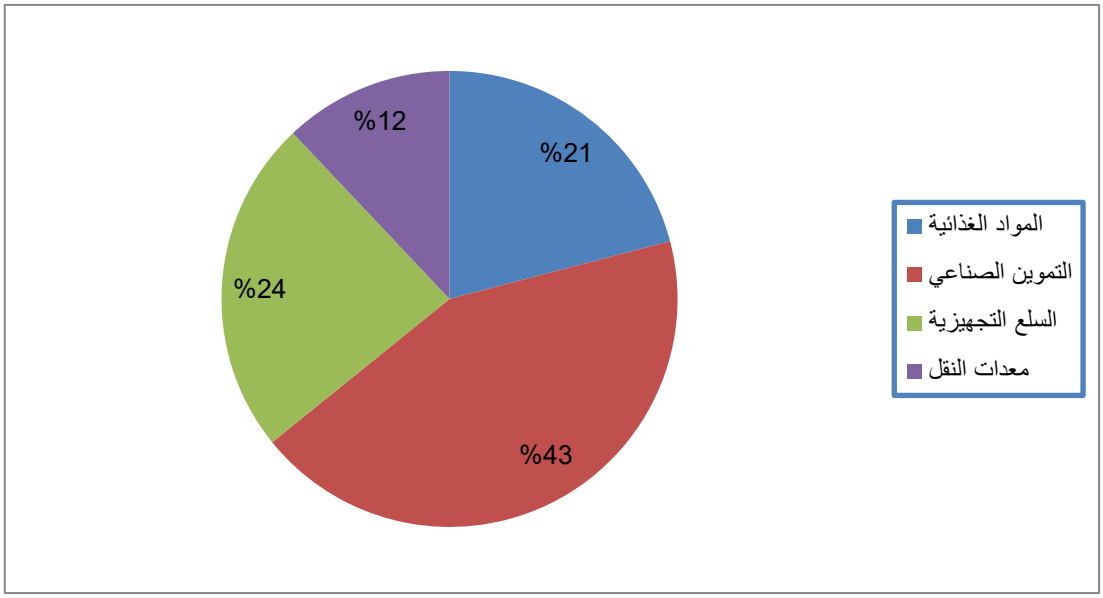
(الوحدة مليون دينار جزائري)

السنوات	المواد الغذائية	التموين الصناعي	السلع التجهيزية	معدات النقل
1990	16907	26867	26415	11707
1992	50696	84017	34178	11492
1996	138 928,0	157639,0	108154,0	55012,0
2000	167013,1	201889,6	163997,0	90502,5
2004	245329,7	376591,3	373431,1	185491,6
2010	392523,9	1103483,0	747567,1	489988,2
2016	779757,2	1734306,9	1304621,4	597887,9
2018	867284,3	1879997,0	1261556,8	780454,5
2019	825081,7	1838183,2	1097	602735.6
2020	897914,4	1651461,6	957386,8	299439,3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الديوان الوطني للإحصاء حسب الملحق (1)

[1] سعاد شعابنية، اسيا سعدان، دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري و انعكاسه على المستوى العام للاسعار خلال الفترة 2010-2020 ، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال ، المجلد5، العدد1، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة ، جوان 2022، ص 693-694

الشكل(02): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

من خلال الجدول رقم 01 والشكل رقم 02 يتبين لنا أن التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2020 يتحدد في المجموعات السلعية التالية:

أ. **التموين الصناعي** : يحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات سلع المستوردة خلال الفترة 1990-2020 ، حيث انتقلت من 26867 مليون دينار سنة 1990 بنسبة 30.87% إلى 1651461,6 مليون دينار سنة 2020 بنسبة 37.84% من إجمالي الواردات. لتسجل أعلي قيمة لها سنة 2018 بقيمته 1879997,0 مليون دينار بنسبة 34.79% من إجمالي الواردات، وقد عرفت هذه السلعة معدلات نمو مرتفعة وذلك نتيجة زيادة النشاط الصناعي وبرامج التنمية الاقتصادية.

ب. **الآلات والسلع التجهيز**: تأتي في المرتبة الثانية من حيث الواردات خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت هذه السلعة من 26415 مليون دينار سنة 1990 بنسبة 30.35% إلى 957386,8 مليون دينار سنة 2020 بنسبة 21.94% من إجمالي الواردات، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 بقيمة 1304621,4 مليون دينار بنسبة 25.30% من إجمالي الواردات حيث عرفت هذه المجموعة تطورا ملحوظا وذلك راجع إلى تنمية المشاريع الصناعية.

ت. المواد الغذائية: تأتي في المرتبة الثالثة من حيث سلع المستوردة ، حيث عرفت هذه السلعة تزايد مستمر لتسجل سنة 1990 ما قيمته 16907 مليون دينار بنسبة 19.42% من إجمالي الواردات، لتبلغ أرقام قياسية سنة 2020 ما قيمته 897914,4 مليون دينار بنسبة 20.57% وهذا يدل على ضعف هيكل الإنتاج صناعي وزراعي للبلاد برغم من البرامج التنمية والإنعاش الاقتصادي.

ث. معدات النقل وقطع الغيار: تأتي هذه المجموعة السلعية في المرتبة الرابعة من حيث الاستيراد، حيث انتقلت هذه السلعة من 11707 مليون دينار سنة 1990 بنسبة 13.45% إلى 299439,3 مليون دينار سنة 2020 بنسبة 6.86% من إجمالي الواردات سجلت أعلي قيمة لها سنة 2018 بما قيمته 780454,5 مليون دينار بنسبة 14.44% من إجمالي الواردات، جاء هذا التزايد نتيجة اتساع الحظيرة الوطنية للسيارات وزيادة على ذلك طلب للإنشاء هياكل صناعية جديدة.

لتأتي في الأخير السلع الاستهلاكية والوقود ومواد التشحيم والمواد المختلفة بنسب متفاوتة وملاحظ أن الجزائر منذ سنة 1990 في تزايد مستمر لفاتورة الاستيراد خاصة فيما يتعلق بالتموين الصناعي والآلات وسلع التجهيز وتليها المواد الغذائية، حيث أصبح اقتصاد مستورد ومستهلك دون وجود لطاقة الإنتاجية تغطي هذه الواردات.

و الشكل التالي يوضح معطيات الجدول رقم (1)

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

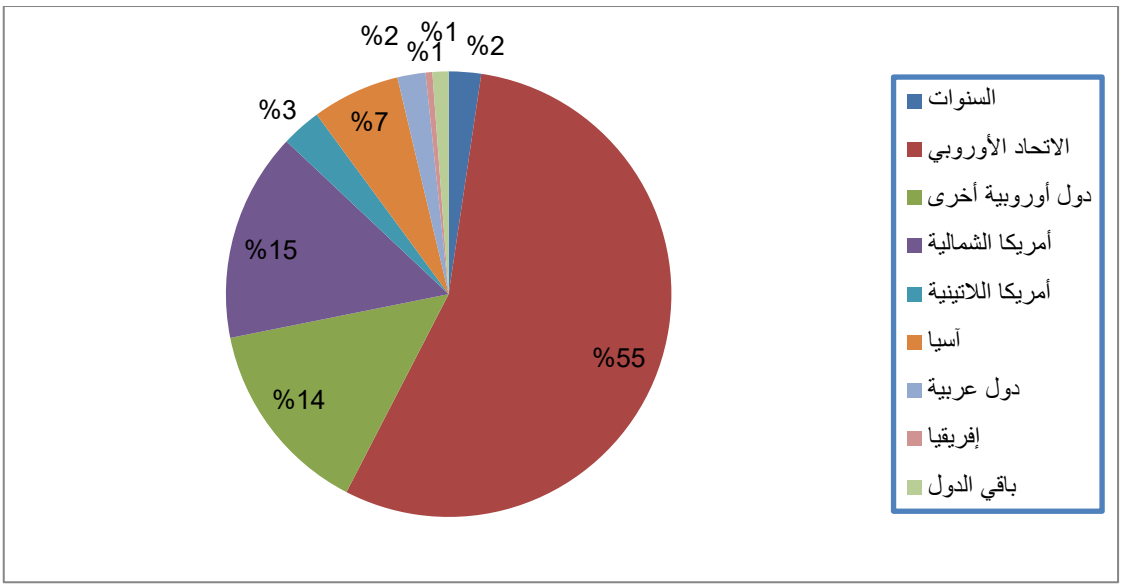
الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990–2020

	1990	1996	2000	2010	2018	2019	2020
الاتحاد الأوروبي	46855	311479.6	395593.9	1520305.7	2466672.5	2225947.2	1821489.9
دول أوروبية أخرى	12132	34346.4	76611.1	207890.1	496323.1	457385.5	482121.9
أمريكا الشمالية	12871	70422	105026.2	179974.5	246179.6	237303.5	240274.5
أمريكا اللاتينية	2447	19532.6	19394	192318.7	441256	434606.5	437279.6

آسيا	5421	40461.1	65757.9	730613.7	1393677.7	1309701.4	1050700.5
دول عربية	1728	7201.6	10575.4	93974.8	223152.7	214998.8	221877.9
إفريقيا	417	4175.5	8954.4	29490.1	20445.2	24068.8	21378.7
باقي الدول	992	3898.1	4787.3	16776	51593.5	46519.1	38345.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل(03): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد عل معطيات الجدول رقم 2

من خلال الجدول والشكل يمكن أن نلاحظ أن الجزائر تستورد من مجموعة دول محددة، منذ سنة 1990، حيث إنه لم يحدث تغير كبير على الشركاء التجاريين المونين للجزائر، و يبدو ذلك جليا من التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية. فأول مجموعة تستورد منها الجزائر هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا،ايطاليا، ألمانيا، بريطانيا...)؛ حيث نجد أن الجزائر استوردت من الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ما قيمته 311479 مليون دينار جزائري و هو ما يمثل نسبة 62.5% من إجمالي الواردات، مع ملاحظة انه في سنة 1996 تضاعف حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات و تزايد استيراد الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية، ونجد أنها استوردت ما قيمته 1520305.7 مليون دينار جزائري سنة 2010 ما يمثل نسبة 50.48%

من هذه المعطيات يشكل الطرف الأوروبي شريك لا غنى عنه؛ إذ يسيطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر[1].

وعرفت ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 2018 حيث بلغت قيمتها 2466672.5 م دج أي حوالي نسبة 45.65 % ثم انخفضت خلال 2019 و2020 وأصبحت قيمتها 2225947.2م دج و1821489.9م دج على التوالي أي بنسبة 44.3 % و 41.74 % على التوالي.

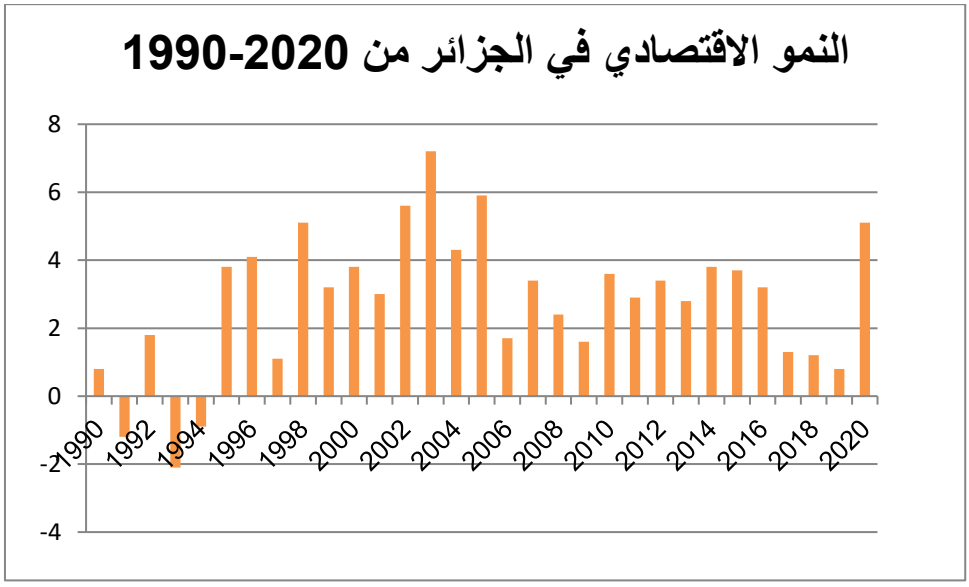
و المجموعة الثانية من الدول التي تشكل مصدرا للواردات الجزائرية هي مجموعة أمريكا الشمالية(كندا،الولايات المتحدة الأمريكية) حيث استوردت الجزائر من هذه المنطقة سنة 1992 ما قيمته 24700 م دج بنسبة 13.1% من إجمالي الواردات وقد عززت الجزائر تعاملاتها مع هذه المنطقة حتى وصل حجم الواردات إلى 240274.5 م دج بنسبة 5.5% سنة 2020، ثم المجموعة الثالثة تتمثل في دول أوروبية أخرى حيث وصلت قيمة الواردات من هذه الدول إلى 482121.9 م دج سنة 2020 أي بنسبة 16.93% من إجمالي الواردات ، ثم المجموعة الرابعة آسيا(اليابان،الصين، ماليزيا...) حيث وصلت قيمة الواردات من هذه الدول إلى 1050700.5 م دج سنة 2020 أي بنسبة 24% من إجمالي الواردات، أما المناطق المتبقية (أمريكا اللاتينية، الدول العربية، إفريقيا ، باقي دول العالم) فهي تمثل نسبة ضئيلة من مصدر الواردات الجزائرية

المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها، غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب، ونوضح فيما يلي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الشكل التالي :

[1] بلحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص 159

الشكل(04): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر:من إعداد الطالب بناءا على بيانات البنك الدولي 2021 باستخدام برنامج اكسل

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن:[1]

معدلات النمو متذبذبة حيث سجل في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة وسالبة تراوحت ما بين 2.1 و 1.8 ، نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينيات، و إلى انخفاض في أسعار النفط، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة الى تدهور الحالة الأمنية وانخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة، أما في الفترة من 1996 إلى 1999 فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادية مقارنة بالسنوات التي سبقتها، إذ بلغت نسبة 5.1% سنة 1998 ، ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط. ففي مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا، نتيجة لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014 ، حيث سجلت معدل النمو أقصى نسبة له وهي 7.2 سنة 2003،كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و 2009 إذ بلغ نسبة 2.3% و 1.6% على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة. وأما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، فقد كانت المعدلات شبة مستقرة، إذ بلغت النسب ،3.8 3.7 3.3 خلال السنوات 2014 الى 2016 ، ليبدأ بالانخفاض سنة

[1] حفاصي سمير، د خليل عبد القادر، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، مجلد 6، العدد 2، جامعة يحي فارس بالمدية ، 2020، ص 143-144

2017 بنسبة تقدر بـ 1.3% ليصل نسبة 0.8% سنة 2019، وبالتالي نستخلص ضمن هذا الإطار أنه يمكن القول أن:

- رغم جهود الدولة العميقة، فإن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام؛
- النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات المرتبط هو الآخر بالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار)، وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.
- النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا ، وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020 وصياغته باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

تعتبر الدراسة القياسية فرع من فروع الاقتصاد تستعمل في تحليل الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الأساليب الإحصائية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم الأساسية للاقتصاد القياسي و طريقة المربعات الصغرى كما سنقوم بتقدير النموذج و القيام بالتحليل الاقتصادي و الإحصائي.

المطلب الأول: التأطير النظري للاقتصاد القياسي

سنقوم بعرض بعض تعاريف الاقتصاد القياسي واهم أهدافه

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي:

1. اشتق هذا المصطلح Econometric من أصل يوناني ويتكون من كلمتين هما Econo ويقصد بها العلاقات الاقتصادية Metrics تدل على القياس بالتالي يمكننا القول قياس العلاقات الاقتصادية.[1]

[1] عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 03 .

ويعرف الاقتصاد القياسي أيضا بأنه:

2. العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا عمليا في الحياة الاقتصادية.[1]

3. يعرف كذلك بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي، وهو فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختيار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض البيانات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[2]

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي:

هناك ثلاثة أهداف أساسية للاقتصاد القياسي وهي:

1- تحليل واختيار النظريات الاقتصادية المختلفة: إن تحليل واختيار النظريات الاقتصادية يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تختار اختيارا كميا عدديا، بوضع النموذج وتفسير قوة العلاقات الاقتصادية.

2- رسم البيانات واتخاذ القرارات: حيث يساهم الاقتصاد برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية، من حيث توفير لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار...الخ، وتأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.

3- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل : يساعد رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العديدة لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية، واتخاذ إجراءات للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة.[3]

---

[1] أموي هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، صفحة 08.

[2] عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص04

[3] حسين علي، نجيب سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، صفحة 18.

ثالثا: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

إن الاقتصاد القياسي هو مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء من أجل الحصول على قيم عديدة لمعلمات العلاقات الاقتصادية.

تقوم النظرية الاقتصادية بوجه عام بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن انخفاض سعر سلعة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة وبالتالي العلاقة التي تفرضها النظرية بين السعر والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية وباعتبار النظرية لم تقدم لنا مقدار الزيادة أو النقص فيهما. أما الاقتصاد الرياضي يهتم بالتعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلات يعبر فيها عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في صورة رمزية في هذه الحالة يقوم الاقتصاد القياسي إضافة إلى اختبار النظريات الاقتصادية والتحقق العملي من صحتها.

ويتخذ الاقتصاد القياسي طريقة الإحصاء الرياضي نظرا للاءمتها لطبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وأيضًا يلعب الإحصاء الاقتصادي دورا في الاقتصاد القياسي فهو يهتم بالبيانات الاقتصادية وتسجيلها وتبويبها ثم عرضها في شكل جداول وخرائط، بمعنى أن الإحصاء الاقتصادي يغذي الاقتصاد القياسي بهدف القياس الدقيق للظواهر الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد و طريقة المربعات الصغرى

يعتبر الانحدار احد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، كما أن طريقة المربعات الصغرى لها أهمية كبيرة لذا سوف نتطرق إلى عدة نقاط تخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد و طريقة المربعات الصغرى .

أولا: الانحدار الخطي المتعدد

✓ **تعريفه:**

- الانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة والتنبؤ بقيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات

[1] أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينه، مرجع سابق، ص 54

المستقلة: X1 X2.....Xk، لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار.[1]

$$Y= \alpha + \beta 1\ x1+\beta 2\ x2 + \beta k\ xk + \varepsilon i$$

- هو امتداد للنموذج البسيط حيث انه يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد، في حالة النموذج البسيط كان الأمر يعتمد على متغيرين متغير تابع و الآخر متغير مستقل ، لكن في حالة النموذج العام قد يتضمن عدد من المتغيرات من بينها قد يكون هناك تابع واحد و العديد من المتغيرات المستقلة [2]

✓ **فرضيات النموذج:**[3]

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- $E(\varepsilon i) = 0$ من أجل كل i=1...n
- $Cov(\varepsilon i ; \varepsilon j) = 0$ من أجل كل $j \neq i$
- $Var(\varepsilon i) = \sigma 2$ من أجل كل i=1...n

ثانيا: طريقة المربعات الصغرى

✓ **تعريفها:**

- يعرف J.MStigler 1981 طريقة المربعات الصغرى بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث، وبذلك بالرغم من محدوديتها، حوادثها الطارئة وتغيراتها المتعددة، فإنه مزال يعتمد على امتداداتها و توسيعاتها في التحليل الإحصائي وتبقي معروفة ومقيمة من طرف الجميع.

[1] طيبي عثمان ، اثر مداخيل أملاك الدولة في الإيرادات العامة للدولة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم،2015-2016،ص 51

[2] نايلي محمد الاخضر ، الانحدار الخطي المتعدد ، مذكرة نيل شهادة الماستر في الإحصاء و الاحتمالات كلية الرياضيات و علوم المادة، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021-2022، ص 11

[3] نفس المرجع، ص 13

- أما الكاتب والأستاذ J. J. Johnston فيعرفها على أنها قانون أو طريقة تقدير بعض المعالم غير المعروفة، حيث أن المقدر هو القيمة العددية لها والناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة.[1]

✓ **فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية.**

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى يفترض ما يلي:

- أن كل قيمة من قيم المتحول العشوائي وفي فترة زمنية تعتمد على الصدفة، وقد تكون هذه القيم موجبة أو سالبة أو مساوية للصفر.
- أن القيم المتوقعة للمتغير العشوائي تكون مساوية للصفر: $E(Ui) = 0$ وهذا يعني بأن كل قيمة من قيم المتغير المستقل سوف تأخذ قيم مقابلة ل: (Ui) وحاصل جمع هذه القيم يكون مساوي للصفر، يترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث مشكلة تحيز الحد الثابت.[2]
- أن حد الخطأ أو المتغير العشوائي لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى، أي عدم الارتباط الذاتي للأخطاء ، وأن التباين المشترك لأخطاء الملاحظات تكون معدومة أي أن

$$COV(Ui; Ui) = E(Ui‹Ui) = 0 \text{ ، } i \neq (j/i) = 1.2.3.....n$$

- أن قيم المتغير العشوائي (U) يكون مستقل عن المتغير المستقل لكل مشاهدة، ويتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك (COV) لكل من X و U معا مساويا للصفر أي:

$$COV(Xi‹Ui) = E(Xi‹Ui) = Xi\ \ E(Ui) = 0 \text{ ، } i = 1.2.3..\ n$$

- أن المتغير العشوائي Ui موزع توزيعا طبيعيا،أي توزيع Ui حول متوسطها المساوي للصفر يكون متماثل وذلك عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل Xi أي بشكل جرس.[3]

[1] تومي صالح،مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ط 2 ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص ص 33-34.

[2] مجيد على حسين، الاقتصاد القياسي:النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان،ط 1 1998 ، ص11

[3] تومي صالح، مرجع سابق، ص38

المطلب الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

المتغير التابع:

- لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

المتغيرات المستقلة:

- لوغاريتم واردات السلع (بالدولار الأمريكي)
- لوغاريتم صادرات السلع (بالدولار الأمريكي)
- لوغاريتم سعر الصرف

الجدول رقم (03): يمثل متغيرات الدراسة و الرموز و المصدر

الرمز	المتغير	المصدر
LGDP	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	بيانات البنك الدولي
LIM	لوغاريتم واردات السلع	بيانات البنك الدولي
LEX	لوغاريتم صادرات السلع	بيانات البنك الدولي
LTC	لوغاريتم سعر الصرف	بيانات البنك الدولي

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم(04): يمثل قراءة إحصائية لبيانات متغيرات الدراسة

	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
LGDP	7.9442	8.0492	8.6324	7.2906	0.4751
LIM	23.7367	23.7366	24.7936	22.7735	0.7570
LEX	24.0132	24.1253	25.0964	22.9084	0.7067
LTC	4.1338	4.2896	4.8424	2.1924	0.5905

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المستخرجة من برنامج eviews 10

ثالثا: تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى OLS

نقوم بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية التي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك بالاستعانة ببرمجية eviews 10 و يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

LGDP = 0.48446*LIM + 0.25753*LEX - 0.17849*LTC - 9.00186				
	(20.85)	(11.03)	(-9.93)	(-28.67)
DW=1.41	R^2 = 0.99	$\bar{R}$ = 0.99	F = 1108.535	N= 31

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم (03)

أ- التقييم الإحصائي:

- ✓ نلاحظ أن معلمة المتغيرة المستقلة لواردات السلع (im) معنوية (لها أثر معنوي على المتغيرة التابعة والمتمثلة في النمو الاقتصادي)، لأن (tc = 20.85) أكبر من (t_{tab} = 2.052) عند درجة حرية 27 ومستوى معنوية 5% ، و بذلك نقبل الفرضية البديلة (H1). كما ان القيمة الاحتمالية لها تساوي (prob=0.0000) وهي اقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة المستقلة im معنوية.

- ✓ نلاحظ أيضا أن معلمة المتغيرة المستقلة لصادرات السلع (ex) معنوية (لها أثر معنوي على المتغيرة التابعة والمتمثلة في النمو الاقتصادي)، لأن (tc = 11.03) أكبر من (t_{tab} = 2.052) عند درجة حرية 27 ومستوى معنوية 5% ، و بذلك نقبل الفرضية البديلة (H1). كما أن القيمة الاحتمالية لها تساوي (prob=0.0000) وهي اقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة المستقلة ex معنوية.

- ✓ نلاحظ أيضا أن معلمة المتغيرة المستقلة لسعر الصرف معنوية (لها أثر معنوي على المتغيرة التابعة والمتمثلة في النمو الاقتصادي)، لأن (tc =9.93) أكبر من (t_{tab} =2.052) عند حرية 27 ومستوى معنوية 5% ، و بذلك نقبل الفرضية البديلة (H1). كما ان القيمة الاحتمالية لها تساوي (prob=0.0000) وهي اقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة المستقلة tc معنوية.

✓ أما بالنسبة للنموذج ككل فهو معنوي وذلك لأن (F_C =1108.535) أكبر من ($F_{(1\ ,\ 27)}$ = 4.16) عند مستوى معنوية 5 %. كما أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي (prob ($F_{-statistic}$) = 0.0000) وهي اقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ككل معنوي.

ب- التقييم الاقتصادي:

تبين نتائج التقدير أنه إذا ارتفعت واردات السلع بمعدل 1 % فإن معدل النمو سوف يرتفع بمعدل 0.48% ، أي أن العلاقة طردية بينهما وهي مقبولة اقتصاديا، وهذا ما تطرقت إليه نظريات التجارة الخارجية، خاصة لما تكون الواردات من النوع الاستثماري، فهذا النوع من الواردات يعتبر دليل كاف على وجود استثمارات جديدة تنعكس على الرفع من معدلات النمو.

أما بالنسبة لصادرات السلع فإنه كلما ارتفعت بمعدل 1 % فان معدل النمو سوف يرتفع بمعدل 0.25% ، أي أن العلاقة طردية بينهما وهي مقبولة اقتصاديا، وهذا ما تم توضيحه في عدة دراسات، حيث تعتمد الجزائر على تصدير النفط لتمويل برامجها التنموية.

ولدينا أيضا كلما ارتفع سعر الصرف بمعدل 1% فإن معدل النمو سوف ينخفض بنسبة 0.17 % ، وهي مقبولة اقتصاديا كونها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن تأثير تقلب سعر الصرف على نمو الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على مستوى التنمية المالية للبلد، فكلما انخفضت قيمة العملة المحلية كلما أدى إلى تقليص فرص النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهذا ما ينطبق على الجزائر.

كما نلاحظ أن قيمة (R^2= 0.991947) والتي توضح أن كل من واردات السلع و صادرات السلع و سعر الصرف تفسر معدل النمو في الجزائر بنسبة 99.19 % .

كخلاصة نقول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

ت- التقييم القياسي

✓ **اختبار الارتباط الذاتي**

- **اختبار داربن واتسون (DW)**

الجدول رقم (05): نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

DW	DL	DU
1.41	1.23	1.65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews 10 و جدول داربن واتسون

نلاحظ من الجدول رقم 03 أن قيمة DW محصورة بين du و dl أي $1.23<1.41<1.65$ ومنه فان نتيجة الاختبار غير محددة ولا يمكن استخدام هذا الاختبار إلا إذا تحقق اختبار بريش كوديفري (b.g)

- **اختبار بريش كوديفري (B.G)**

الجدول رقم (06): نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حسب بريش كود يفري من الدرجة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.537941	Prob. F(1,26)	0.2260
Obs*R-squared	1.731290	Prob. Chi-Square(1)	0.1882

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن prob=0.22 أي اكبر من 0.05 وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي من رتبة أعلى من الأولى

الجدول رقم (07) : نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حسب بريش كود يفري من الدرجة الثانية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.034736	Prob. F(2,25)	0.1518
Obs*R-squared	4.339729	Prob. Chi-Square(2)	0.1142

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن prob=0.15 أي اكبر من 0.05 وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي من رتبة أعلى من الثانية

الجدول رقم (08) : نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حسب بريش كود يفري من الدرجة الثالثة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.495220	Prob. F(3,24)	0.2411
Obs*R-squared	4.881595	Prob. Chi-Square(3)	0.1807

المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على برنامج eviews 10

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن prob=0.24 أي اكبر من 0.05 وعليه فانه لا يوجد ارتباط ذاتي من رتبة أعلى من الثالثة

من خلال ما سبق نستنتج أن النموذج لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي

الشكل رقم (05): أعمدة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

Date: 05/16/23 Time: 13:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.224	0.224	1.7081	0.191
		2	-0.225	-0.290	3.5001	0.174
		3	-0.230	-0.115	5.4397	0.142
		4	-0.201	-0.203	6.9698	0.137
		5	-0.078	-0.087	7.2110	0.205
		6	0.084	-0.006	7.5019	0.277
		7	0.242	0.148	10.003	0.188
		8	0.103	-0.017	10.474	0.233
		9	-0.021	0.053	10.494	0.312
		10	-0.179	-0.129	12.061	0.281
		11	-0.315	-0.221	17.146	0.104
		12	-0.237	-0.227	20.165	0.064
		13	0.240	0.203	23.428	0.037
		14	0.328	0.022	29.905	0.008
		15	0.051	-0.062	30.072	0.012
		16	-0.105	-0.088	30.830	0.014

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

✓ **اختبار مشكلة التعدد الخطي**

الجدول رقم (09): نتائج الكشف عن مشكلة التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 05/16/23 Time: 13:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LIM	0.000539	4668.600	4.591518
LEX	0.000544	4820.637	4.037121
LTC	0.000323	86.27634	1.670814
C	0.098576	1512.603	NA

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن كل قيم VIF اقل من 10 وذلك يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي

✓ **اختبار مشكلة عدم ثبات التباين (breusch-pagan)**

الجدول رقم (10): نتائج الكشف عن مشكلة ثبات التباين حسب breusch-pagan

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

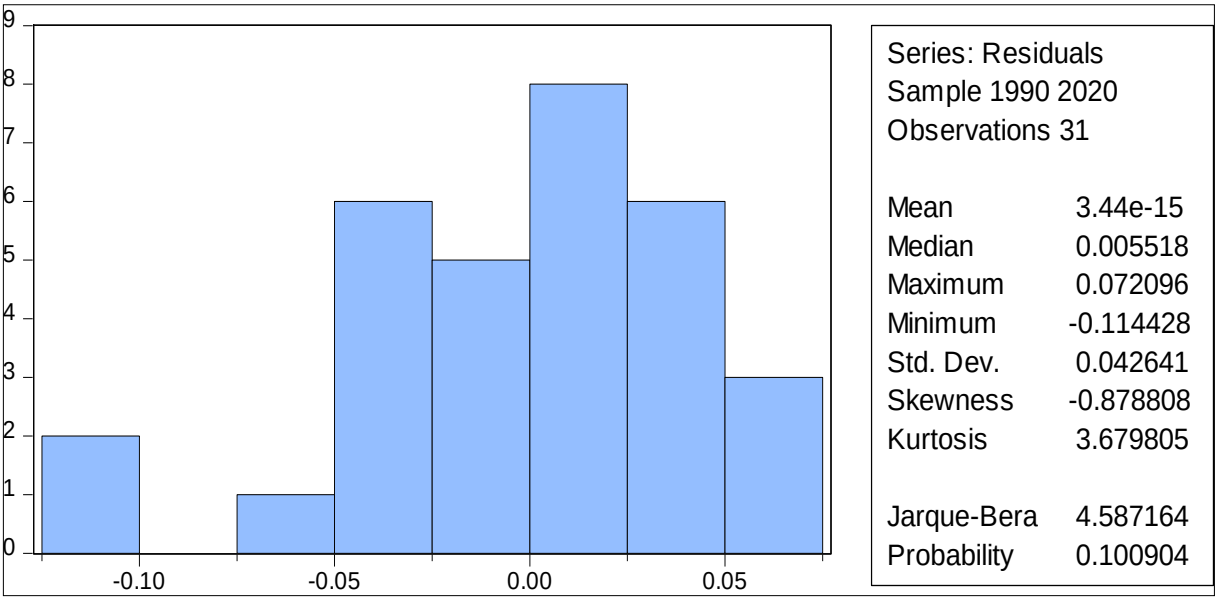
F-statistic	1.034798	Prob. F(3,27)	0.3929
Obs*R-squared	3.196749	Prob. Chi-Square(3)	0.3623
Scaled explained SS	3.249271	Prob. Chi-Square(3)	0.3548

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتمالية 0.3623 اكبر من 0.05 وعليه نحكم بعدم وجود مشكلة ثبات التباين للأخطاء

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (jarque bera)**

الشكل رقم(06) : نتائج اختبار جاك بيرا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن probability=0.100904 وهي اكبر من 0.05 وعليه فان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

✓ **اختبار الشكل الدالي (ramsey reset)**

الجدول رقم (11): نتائج الكشف عن الشكل الدالي المستخدم في النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP LIM LEX LTC C
Omitted Variables: Squares of fitted values

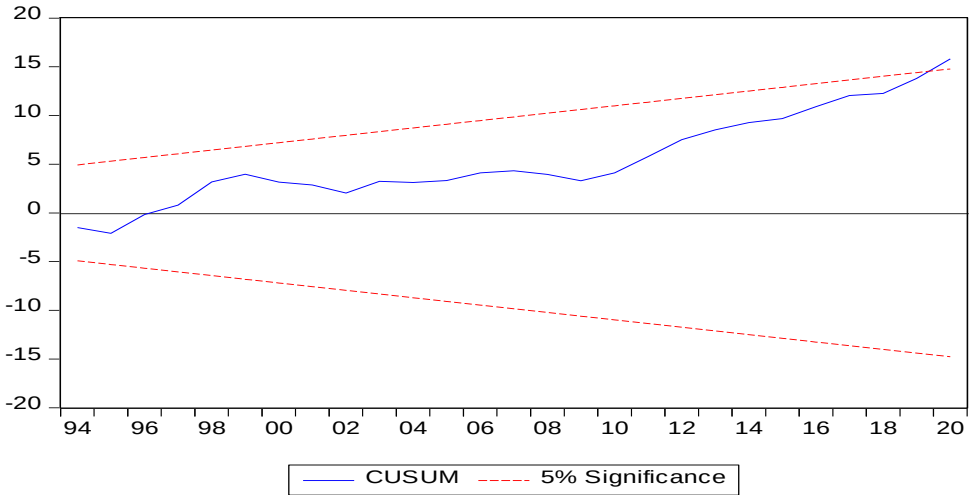
	Value	df	Probability
t-statistic	0.507593	26	0.6160
F-statistic	0.257651	(1, 26)	0.6160
Likelihood ratio	0.305687	1	0.5803

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن probability=0.61 وهي اكبر من 0.05 وعليه نحكم بقبول صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور

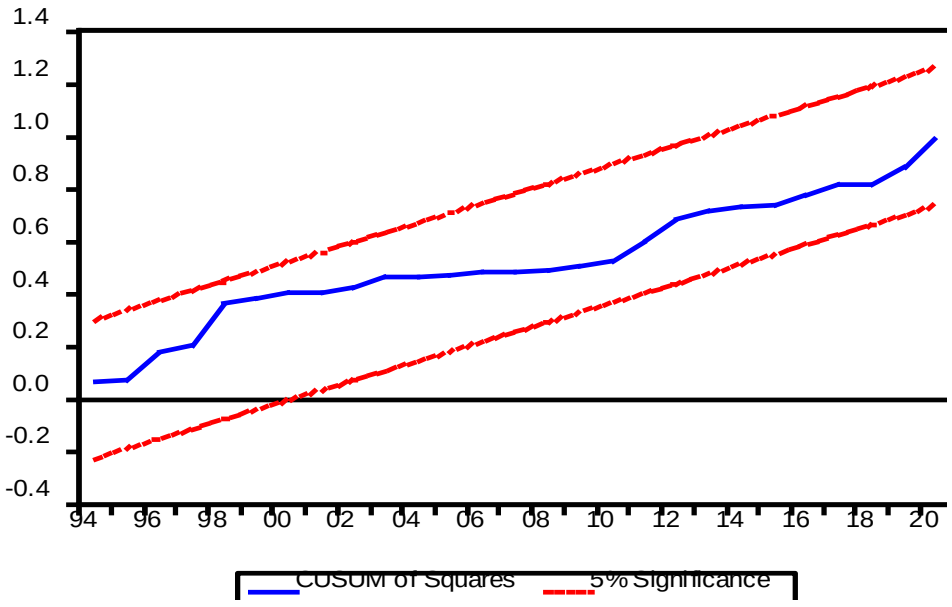
✓ **اختبار الاستقرار الهيكلي :**

الشكل رقم(07) : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي وفق CUSUM



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

الشكل رقم(08) : اختبار الاستقرار الهيكلي وفق CUSUMQ



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews 10

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل إلى تحليل وقياس نموذج أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بالتطرق في المبحث الأول إلى دراسة تحليلية لتطور الواردات و النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة حيث توصلت النتائج إلى أن الواردات الجزائرية تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى وذلك بسبب الزيادة في الطلب و زيادة النمو الديموغرافي مع تسجيل بعض التراجع سنوات التسعينات و من 2015 إلى نهاية الفترة المدروسة بسبب تراجع إيرادات البترول و تقليص فاتورة الواردات ، أما فيما يخص التوزيع السلعي نجد أن التموين الصناعي يحتل الصدارة ثم يليه السلع التجهيزية ثم الواردات الغذائية، أما التوزيع الجغرافي نجد أن الاتحاد الأوروبي يتصدر المبادلات التجارية مع الجزائر ، ثم توصلنا إلى أن هناك تذبذب في النمو الاقتصادي وذلك بسبب تراجع و ارتفاع أسعار النفط و العملة المحلية خلال هذه الفترة .

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وذلك من خلال تقدير نموذج واحد، وفي هذا النموذج تم استعمال المتغير التابع وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و استعمال ثلاث متغيرات مستقلة وهي واردات السلع، صادرات السلع ، سعر الصرف، حيث تم إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات، وكان لهذه المتغيرات تأثير ايجابي معنوي، إلا سعر الصرف الذي كان له تأثير سلبي معنوي، حيث ساهمت هذه المتغيرات في تحسين النموذج وقبوله اقتصاديا وإحصائيا حيث أن كل من الواردات و الصادرات يفسران معدل النمو الاقتصادي بـ 99.19% كما تم التوصل إلى أن ارتفاع سعر الصرف بمعدل 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بنسبة 0.17 % وبالتالي يعتبر النموذج مقبول اقتصاديا.

كما أشارت النتائج أيضا عند اختبار صلاحية النموذج أن جميع الاختبارات التي تم التطرق إليها (اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التعدد الخطي، التوزيع الطبيعي للبواقي، ، اختبار عدم تجانس التباين، الاستقرار الهيكلي...) تشير إلى جودة النموذج المقدر.

خاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم الجانب النظري إلى فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم بعض المفاهيم العامة للتجارة الخارجية وذكر أهميتها و أهم نظرياتها كما ذكرنا سياسات التجارة الخارجية وأنواعها، وفي الفصل الثاني قمنا بالتطرق إلى جانب الواردات وأهميتها وكذلك النمو الاقتصادي والعلاقة التي تربطه بالاستيراد .

وفي الجانب التطبيقي قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، ففي المبحث الأول قمنا بدراسة تحليلية لتطور الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما قمنا بتحليل السياسة التجارية والتركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة 1990- 2020 المتعلقة بأثر الواردات على النمو الاقتصادي. وكمدخل للنظرية التطبيقية استعرضنا بعض المفاهيم الخاصة بالاقتصاد القياسي، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020.

ومن خلال استعراض خصائص تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضحت لنا الأهمية التي تكتسبها الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي حيث سجلنا خلال فترة الدراسة تزايد مستمر لحجم الواردات بسبب الزيادة في الطلب و زيادة النمو الديموغرافي مع تسجيل بعض التراجع سنوات التسعينات و من 2015 إلى نهاية الفترة المدروسة بسبب تراجع إيرادات البترول و تقليص فاتورة الواردات في الجزائر.

1. نتائج الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع و الوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا إلى جملة من النتائج التالية :

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها ايجابيا.
- نظريات النمو الكلاسيكية ، ونظريات النمو النيوكلاسيكية ،والحديثة، قامت بتفسير النمو الاقتصادي باعتباره مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعلى ضوء هذا التفسير فإن زيادة الواردات

تأثر سلبا على النمو الاقتصادي في حالة ما إذا كانت الدولة تعاني من ضعف الابتكارات وهذا ينطبق على الجزائر

- ترتبط الواردات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي وذلك من خلال ما توفره من سلع رأسمالية ومواد خام ضرورية لعملية الإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقود تبعا إلى زيادة في الطلب على السلع المختلفة سواء المنتجة محليا أو المستوردة وكذلك العمل على التقليل من السلع الاستهلاكية وزيادة السلع الاستثمارية.

- فيما يخص علاقة النمو الاقتصادي بالواردات، فالواردات تؤثر على النمو من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية.

- من خلال الدراسة التحليلية لتطور الواردات و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تبين لنا أن الواردات الجزائرية تتميز بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى خاصة التموين الصناعي و السلع التجهيزية، أما المناطق التي تستورد منها الجزائر وجدنا في المقدمة دول الاتحاد الأوروبي و تليها دول أمريكا الشمالية، كما تبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذبة من سنة لأخرى بسبب تذبذب أسعار النفط و العملة المحلية.

- أما عن النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990- 2020)، تبين لنا أنه يوجد اثر بين الواردات و النمو الاقتصادي، حيث أنه إذا ارتفعت واردات السلع بمعدل 1 % فإن معدل النمو سوف يرتفع بمعدل 0.48% ، أي أن العلاقة طردية بينهما وهي مقبولة اقتصاديا، باعتبار أنه الجزء الأعظم من الواردات هي من النوع الاستثماري، فهذا النوع من الواردات يعتبر دليل كاف على وجود استثمارات جديدة تنعكس على الرفع من معدلات النمو.

أما بالنسبة لصادرات السلع فإنه كلما ارتفعت بمعدل 1 % فان معدل النمو سوف يرتفع بمعدل 0.25% ، أي أن العلاقة طردية بينهما وهي مقبولة اقتصاديا، ولدينا أيضا كلما ارتفع سعر الصرف بمعدل 1% فإن معدل النمو سوف ينخفض بنسبة 0.17 % ، وهي مقبولة اقتصاديا كونها تتوافق مع النظرية الاقتصادية،

كما نلاحظ أن قيمة (R^2= 0.991947) والتي توضح أن كل من واردات السلع و صادرات السلع و سعر الصرف تفسر معدل النمو في الجزائر بنسبة 99.19 % .

2. اختبار الفرضيات :

✓ **اختبار الفرضية الأولى:** اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير تطور التجارة الخارجية حسب المزايا النسبية و المطلقة و الفجوات التكنولوجية، هذه الفرضية شبه مقبولة، حيث فسرت النظرية الكلاسيكية تطور التجارة الخارجية حسب الميزة المطلقة و المزايا النسبية و نظرية القيم الدولية، كما فسرت النظرية النيوكلاسيكية تطور التجارة الخارجية بنظرية تناسب عوامل الإنتاج و نظرية ليونتيف، أما المدارس الحديثة قامت بتفسير تطور التجارة الخارجية حسب نموذج الفجوة التكنولوجية و نظرية حياة السلعة و نظرية الطلب النموذجي.

✓ **اختبار الفرضية الثانية:** من أهم السياسات التجارية السياسة الحمائية و سياسة التحرير التجاري، هذه الفرضية مقبولة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ذكر نوعين من سياسات التجارة الخارجية وهما سياسة الحماية و سياسة التحرير التجاري.

✓ **اختبار الفرضية الثالثة:** شهدت الواردات الجزائرية تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة سواء من ناحية التطور الكمي و كذا التطور الجغرافي و السلعي، هذه الفرضية مقبولة جزئيا، حيث لاحظنا أن الواردات الجزائرية تزداد بمرور السنوات، كما شهدت انخفاضا من سنة 2015 إلى سنة 2020 بسبب مراجعة سياسة الاستيراد من طرف الدولة، كما لاحظنا تطورا سلعيا و جغرافيا للواردات من سنة لأخرى وذلك في حدود فترة الدراسة.

✓ **اختبار الفرضية الرابعة:** العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي محققة في الجزائر و هي علاقة سلبية، هذه الفرضية مرفوضة، حيث لاحظنا أن الواردات الجزائرية للفترة (1990-2020) لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات النمو في الجزائر، لكن العلاقة بينهما كانت ايجابية وهذا ما ينطبق على الواردات الرأسمالية و الاستثمارية.

3. الاقتراحات:

بعد استعراض مختلف المقاربات و الأفكار النظرية و الدراسة التطبيقية و على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

- ضرورة توجيه الواردات لغايات تنموية لتعزيز الأثر الايجابي الفعلي للواردات على النمو الاقتصادي
- زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة و الصناعة من اجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية و التقليص من فاتورة استيراد المواد الغذائية.
- عمل مزيد من الدراسات القياسية التي تساعد على معرفة العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي و ذلك للاستفادة منها في توجيه السياسات الاقتصادية و تخطيط لاتجاهات النمو للسنوات المقبلة

4. آفاق الدراسة:

نظرا لارتباط بحثنا بمختلف جوانب الاقتصاد، وأهميته في الوقت الراهن، فانه مهما حاولنا الإلمام به تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان راجع إلى طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة، لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث أو دراسة مستقبلية:

- اثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الجزائر
- اثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر
- دور فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر
- دراسة اثر الواردات على النمو الاقتصادي باستخدام المعدلات الآنية في إطار النموذج IS ، LM، BP

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **الكتب :**

1. أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية ، بيروت، 1990.
2. أشرف أحمد العدلي،التجارة الدولية،ط1 ،مؤسسة الرؤية،للطباعة والنشر،المعمورة،مصر،2006 .
3. أموي هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
4. تومي صالح،مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ط 2 ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
5. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2013.
6. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، ، دار النهضة العربية، ط 1، مصر، 1992.
7. حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
8. حسين علي، نجيب سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
9. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية ،النظرية و تطبيقاتها،الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،الاردن2009.
10. داود حسام علي،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2011.
11. رشاد العصار، التجارة الخارجية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
12. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2005.
13. سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم،ط1 ،دار المصرية اللبنانية،مصر، 1991 .
14. سعد الغالب ياسين ، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
15. شقيري نوري موسي، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة ، الأردن،2015.
16. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003.

17. عبد القادر محمد بن عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)،مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،القاهرة،2003.

19. عطاء الله الزبون التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2015.

20. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

21. فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون و موزعون،عمان،2016.

22. كريم حبيب وحازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000

23. مجيد على حسين،الاقتصاد القياسي:النظرية والتطبيق،دار وائل،عمان،ط1 1998 .

24. محمد أحمد السريتي،التجارة الخارجية،ط1 ،الدار الجامعية،مصر،2009 .

25. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

26. موسى سعيد المطر، التجارة الخارجية، ط 1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2002.

- **المجلات و الدوريات العلمية :**

1. تسابت عبد الرحمان، اثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 5 ،2014
2. تواتي دونية، بودغدغ احمد، تطور التجارة الخارجية و السياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 2، جامعة جيجل، 2022
3. تومي صالح، وشقبقب عيسى ، 2006 ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970- 2002) مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، ديسمبر ،2006.
4. حفاصي سمير، د خليل عبد القادر، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، مجلد 6، العدد 2، جامعة يحي فارس بالمدية ، 2020،

5. رحالي حجيلة، التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)،مجلة علمية محكمة،العدد17،جامعة تيبازة،ديسمبر 2014،

6. سعاد شعابنية، آسيا سعدان، دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري و انعكاسه على المستوى العام للاسعار خلال الفترة 2010-2020 ، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال ، المجلد5،العدد1،جامعة 8 ماي 1945 بقالمة ، جوان 2022،

7. سمية بونوة، منير نوري، اثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، جامعة شلف، 2017

8. شتاتحة عمر، عبد الحفيظ امحمد، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد3، المجلد2، جامعة الجلفة، 2015 .

9. العقاب محمد، غفاري الأمين، نمذجة قياسية لحجم الواردات في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد03، العدد02، جامعة الجلفة و الاغواط ، سبتمبر 2019.

10. فاطمة راشدي، خضرة راشدي، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد7، العدد3، جامعة مستغانم، ديسمبر2020،

11. فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي،المجلد17، عدد خاص، جامعة المدية ، جوان 2020، ص128

12. مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة ، السياسة التجارية الخارجية و أثرها على القطاع خارج المحروقات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد 1، جامعة وهران ، 2018

13. نشوى مصطفى علي، اثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية، جامعة حلوان، 2004 .

14. نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية واثرها على الواردات-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد1، المجلد5، المركز الجامعي مغنية، 2022 .

- **الأطروحات و الرسائل العلمية :**

1. ابتهال أحمد قابقلي، الافتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995-2010، مشروع أعد لنيل درجة الدكتورة في الاقتصاد، جامعة تشرين 2013-2014.
2. أمال حاجي، اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2013، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي،2014-2015.
3. اولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة علوم اقتصادية،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة ادرار،2017-2018
4. بالحبيب عبد الكامل، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011،
5. بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،المسيلة، 2016-2017.
6. بوسبعين حورية،ناوي مريم، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة، 2013-2014 .
7. دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2015.
8. رميساء بوخميس، كنزة يخلف، تطور ادوات السياسة التجارية واثرها على الميزان التجاري في الجزائر 2000-2018، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2020 -2021.
9. زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري– دراسة حالة الجزائر 1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، بسكرة،2014 -2015.
10. زويش سميه، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ما ستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة ، 2014-2015.

11. زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص:المالية الدولية ، تلمسان-الجزائر، 2010-2011.

12. ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،2008-2009.

13. صفاء جنحاني، كوثر كحيلي، اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر شعبة العلوم الاقتصادية،جامعة الوادي،2017-2018،

14. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2012-2013.

15. ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

16. طيبي عثمان، اثر مداخيل أملاك الدولة في الإيرادات العامة للدولة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم،2015-2016،

17. عز الدين علي، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

18. كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2013.

19. كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة بسكرة،2019 .

20. محمد عيسي إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة 1992-2016، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان ،فبراير 2019.

21. مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال فترة 1970-2006 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر،2009 .

22. نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014،مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ما ي 1945 قالمة، 2014-2015.

23. نايلي محمد الأخضر، الانحدار الخطي المتعدد، مذكرة نيل شهادة الماستر في الإحصاء و الاحتمالات كلية الرياضيات و علوم المادة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021-2022.

24. ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقره بومرداس،2015-2016.

25. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص:الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، سطيف ،2018-2019.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): التوزيع السلعي لصادرات و واردات السلع من 1987 إلى 2020

جدول 2-2: صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1987 الى 2013

الوحدة: 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
					الـواردات				
المواد الغذائية والمشروبات	7 096	9 296	19 965	16 907	30 860	50 696	47 555	93 515	132 962
التموين الصناعي (غ م م أ) *	13 730	17 774	25 197	26 867	50 555	84 017	98 353	165 203	236 944
الوقود ومواد التشحيم	643	668	707	840	3 393	2 380	2 679	1 762	5 138
الآلات والسلع التجهيزية	7 631	10 043	15 786	26 415	38 966	34 178	40 445	49 552	90 345
معدات النقل وقطع الغيار	3 136	3 272	4 075	11 707	9 888	11 492	12 156	24 224	34 397
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	1 821	2 327	4 191	3 980	5 572	5 567	3 535	4 881	13 002
سلع غير مذكورة في مكان آخر	96	47	151	302	7	217	310	1 005	405
المجموع	**34 153**	**43 427**	**70 072**	**87 018**	**139 241**	**188 547**	**205 035**	**340 142**	**513 193**
					الـصادرات				
المواد الغذائية والمشروبات	145	178	264	450	957	1 743	2 265	1 159	5 233
التموين الصناعي (غ م م أ) *	729	1 462	1 711	2 216	4 077	7 425	8 077	10 791	17 886
الوقود ومواد التشحيم (*)	40 700	42 934	68 927	118 600	226 800	237 545	228 120	311 362	473 064
الآلات والسلع التجهيزية	61	609	510	547	1 227	1 727	356	434	1 616
معدات النقل وقطع الغيار	60	146	371	107	124	182	38	72	84
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	41	92	154	187	403	388	695	520	568
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	172	1	-	1	-	-
المجموع	**41 736**	**45 421**	**71 937**	**122 279**	**233 589**	**249 010**	**239 552**	**324 338**	**498 451**

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
					الـواردات				
المواد الغذائية والمشروبات	138 928,0	141 358,6	145 413,2	145 486,6	167 013,1	169 992,2	204 480,6	203 072,3	245 329,7
التموين الصناعي (غ م م أ) *	157 639,0	145 210,4	163 414,8	178 186,6	201 889,6	244 098,4	296 614,3	321 280,7	376 591,3
الوقود ومواد التشحيم	5 533,0	7 378,6	6 869,4	9 870,2	9 427,5	10 271,4	10 889,9	7 408,1	10 891,9
الآلات والسلع التجهيزية	108 154,0	119 061,2	127 980,9	152 676,4	163 997,0	193 536,0	247 390,0	294 531,5	373 431,1
معدات النقل وقطع الغيار	55 012,0	51 207,1	61 766,4	68 344,1	90 502,5	82 050,5	113 528,5	124 662,2	185 491,6
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	32 227,0	36 750,4	46 908,9	56 041,3	57 500,5	64 855,6	83 848,9	96 486,6	122 664,2
سلع غير مذكورة في مكان آخر	833,0	613,7	4,9	67,9	95,5	58,3	287,6	0,00	0,00
المجموع	**498 326,0**	**501 579,9**	**552 358,6**	**610 673,0**	**690 425,7**	**764 862,4**	**957 039,8**	**1 047 441,4**	**1 314 399,8**
					الـصادرات				
المواد الغذائية والمشروبات	9 260,0	1 979,4	2 002,2	2 017,2	2 651,5	2 220,5	3 332,5	3 559,2	5 294,6
التموين الصناعي (غ م م أ) *	44 226,0	25 257,4	18 372,9	21 685,3	38 281,7	44 262,0	48 984,9	44 030,2	41 111,2
الوقود ومواد التشحيم (*)	682 139,0	762 709,6	566 616,1	811 266,5	1 611 973,6	1 428 968,1	1 441 871,6	1 850 067,7	2 286 309,3
الآلات والسلع التجهيزية	2 371,0	475,1	883,3	2 941,8	2 983,0	2 664,6	3 445,2	1 247,2	1 210,5
معدات النقل وقطع الغيار	222,0	791,8	235,6	1 681,0	1 160,1	1 924,4	1 812,8	923,4	2 739,9
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	2 593,0	554,2	765,5	924,6	165,7	296,1	1 744,9	2 225,9	782,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**740 811,0**	**791 767,5**	**588 875,6**	**840 516,5**	**1 657 215,6**	**1 480 335,8**	**1 501 191,9**	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
					الـواردات				
المواد الغذائية والمشروبات	243 101,0	251 311,0	314 009,1	464 487,7	391 287,8	392 523,9	709 561,2	621 057,9	656 932,7
التموين الصناعي (غ م م أ) *	424 523,9	538 536,1	685 381,4	940 763,5	1 045 013,5	1 103 483,0	1 085 795,5	1 148 440,0	1 262 604,8
الوقود ومواد التشحيم	12 336,4	13 321,9	13 171,3	16 154,5	13 656,2	37 460,0	49 433,7	384 293,0	348 147,8
الآلات والسلع التجهيزية	400 059,3	397 666,6	427 576,8	538 753,0	706 197,0	747 567,1	812 556,1	683 118,5	847 061,7
معدات النقل وقطع الغيار	273 901,0	219 425,2	315 412,7	413 538,6	483 912,3	489 988,2	517 969,7	709 403,5	778 995,4
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	139 723,3	138 280,0	161 277,9	198 336,2	214 738,4	240 768,6	267 185,4	360 111,9	471 701,9
سلع غير مذكورة في مكان آخر	0,00	0,00	0,00	0,00	-	16,9	0,0	647,2	3 104,1
المجموع	**1 493 644,8**	**1 558 540,8**	**1 916 829,1**	**2 572 033,4**	**2 854 805,3**	**3 011 807,6**	**3 442 501,6**	**3 907 071,9**	**4 368 548,4**
					الـصادرات				
المواد الغذائية والمشروبات	5 027,7	6 168,0	6 413,2	7 457,9	8 464,8	24 006,9	26 045,3	24 477,9	32 300,7
التموين الصناعي (غ م م أ) *	57 840,5	72 747,3	82 220,2	78 125,4	64 788,5	86 219,4	121 265,7	131 997,1	124 219,0
الوقود ومواد التشحيم (*)	3 355 000,0	3 895 736,2	4 121 790,4	4 970 025,1	3 270 227,5	4 220 106,0	5 223 836,8	5 527 736,5	5 057 546,9
الآلات والسلع التجهيزية	1 774,5	1 248,3	761,4	1 575,8	1 582,5	1 481,6	994,0	1 490,2	1 106,7
معدات النقل وقطع الغيار	1 390,3	2 261,8	1 894,2	1 889,2	1 547,6	987,8	1 207,5	1 027,8	1 108,8
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	515,2	839,3	1 083,7	35 946,4	1 025,1	785,7	782,1	639,9	817,6
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	0,0	0,0
المجموع	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 131,3**	**5 687 369,4**	**5 217 099,8**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدء من عام 1977 * غ م م أ = غير مذكورة في مكان آخر

جدول 2-3: صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2014 الى 2020

الوحدة: 10^6 دج

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
				الـواردات			
المواد الغذائية والمشروبات	754 184,6	789 238,6	779 757,2	842 133,1	867 284,3	825 081,7	897 914,4
التموين الصناعي (غ م م أ) *	1 449 551,4	1 669 026,5	1 734 306,9	1 692 355,7	1 879 997,0	1 838 183,2	1 651 461,6
الوقود ومواد التشحيم	231 946,1	238 684,2	176 521,7	221 034,0	125 733,1	171 467,7	116 633,6
الآلات والسلع التجهيزية	1 070 495,7	1 283 065,8	1 304 621,4	1 274 017,7	1 261 556,8	1 097	957 386,8
معدات النقل وقطع الغيار	767 985,9	715 782,5	597 887,9	570 136,8	780 454,5	602 735,6	299 439,3
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	444 599,1	493 830,1	556 408,7	506 327,7	485 826,4	480 685,5	436 248,3
سلع غير مذكورة في مكان آخر	945,6	3 831,9	5 273,2	5 292,7	2 380,4	1 011,3	4 542,1
المجموع	**4 719 708,3**	**5 193 459,7**	**5 154 776,8**	**5 111 297,6**	**5 403 233,0**	**5 016 837,0**	**4 363 653,1**
				الـصادرات			
المواد الغذائية والمشروبات	26 179,0	23 723,3	36 118,0	38 984,6	44 116,6	49 176,8	56 464,4
التموين الصناعي (غ م م أ) *	180 190,3	171 539,9	156 436,4	165 511,9	286 722,0	248 226,9	214 374,6
الوقود ومواد التشحيم (*)	4 709 622,4	3 339 435,1	3 080 035,2	3 714 143,9	4 548 111,3	3 960 984,7	2 560 472,7
الآلات والسلع التجهيزية	856,0	733,7	1 444,4	1 319,0	2 589,6	1 968,5	1 703,5
معدات النقل وقطع الغيار	251,1	1 103,5	177,1	2 338,7	1 191,3	3 294,2	7 331,6
السلع الاستهلاكية (غ م م أ) *	499,2	651,1	3 417,5	5 994,9	6 548,0	7 997,7	6 024,6
سلع غير مذكورة في مكان آخر	0,2	0,0	87,8	2,7	0,0	0,0	0,0
المجموع	**4 917 598,2**	**3 537 186,7**	**3 277 716,4**	**3 928 295,6**	**4 889 278,6**	**4 271 648,8**	**2 846 371,4**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدء من عام 1977 * غ م م أ = غير مذكورة في مكان آخر

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

الملحق رقم (02): متغيرات و بيانات الدراسة للفترة 1990-2020

	LGDP	LIM	LEX	LTC
1990	7.796285645	23.0025823	23.27894156	2.192492101
1991	7.46696168	22.773536	23.24418292	2.91630344
1992	7.492549389	22.84072545	23.16648206	3.083563419
1993	7.509814956	22.89631156	23.06603272	3.150400248
1994	7.328322603	22.93745678	22.90841783	3.557018119
1995	7.290664922	23.03580126	23.05132373	3.864149681
1996	7.389893355	22.93044075	23.30726339	4.002757886
1997	7.399072287	22.8852086	23.35472293	4.055384548
1998	7.38417691	22.96397553	23.04653552	4.073103191
1999	7.379547503	22.93833033	23.25099248	4.198312233
2000	7.484579786	22.93931217	23.81571639	4.320946017
2001	7.469986409	23.01983286	23.67468043	4.346594008
2002	7.492655067	23.20558581	23.65706951	4.378042458
2003	7.65777773	23.2393481	23.86582201	4.348921855
2004	7.872758165	23.62298268	24.16701172	4.277508126
2005	8.04921264500	23.73669067	24.55195071	4.294237342
2006	8.16055693600	23.78927016	24.72353779	4.285606819
2007	8.28697554999	24.04220417	24.82032338	4.238335232
2008	8.50644847699	24.39903472	25.09647874	4.167948121
2009	8.268341936	24.39433767	24.53378754	4.285617831
2010	8.410925697	24.42390092	24.7672465	4.309267528
2011	8.607633451	24.578655	25.02040157	4.289608166
2012	8.632436274	24.64282041	24.99806911	4.350741915
2013	8.61609284400	24.73110798	24.89725303	4.374100304
2014	8.61545004399	24.79365918	24.81862655	4.389238276
2015	8.342225654	24.6687623	24.26908291	4.612060725
2016	8.285815697	24.57530527	24.12532951	4.695404475
2017	8.32722730400	24.55318902	24.28405621	4.709287079
2018	8.33610168	24.55905554	24.4560904	4.758696028
2019	8.29957190999	24.45936279	24.3018839	4.782090167
2020	8.11290314600	24.26108982	23.89282536	4.842428059

المصدر: بيانات البنك الدولي 2021

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/21/23 Time: 12:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIM	0.484468	0.023226	20.85856	0.0000
LEX	0.257538	0.023331	11.03825	0.0000
LTC	-0.178495	0.017962	-9.937147	0.0000
C	-9.001866	0.313968	-28.67131	0.0000

R-squared	0.991947	Mean dependent var	7.944289
Adjusted R-squared	0.991052	S.D. dependent var	0.475154
S.E. of regression	0.044947	Akaike info criterion	-3.246739
Sum squared resid	0.054547	Schwarz criterion	-3.061708
Log likelihood	54.32446	Hannan-Quinn criter.	-3.186424
F-statistic	1108.535	Durbin-Watson stat	1.410740
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد

توصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة كما رأى بعض الاقتصاديين أنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية ، و أشارت الدراسة إلى تطور الواردات الجزائرية بمرور السنين خاصة واردات التموين الصناعي و السلع التجهيزية اللذان يشكلان أعلى نسبة من الواردات مع تحيز الواردات إلى دول الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية، وأكدت الدراسة القياسية لأهمية الواردات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث يوجد تأثير ايجابي و معنوي للواردات على النمو الاقتصادي، خاصة الواردات من السلع الرأسمالية، كما تكون العلاقة طردية بينهما

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، الواردات

Abstract:

The study aims to find out the impact of imports on economic growth in Algeria during the period (1990-2020) using the multiple regression model.

The study concluded that foreign trade is one of the most vital sectors in the economy of any country, and some economists saw that it contributes to achieving economic growth for developing countries. With imports biased towards the European Union and North America, The standard study confirmed the importance of imports in moving the wheel of economic growth, where there is a positive and significant effect of imports on economic growth, especially imports of capital goods, and the relationship is positive between them.

Keywords: Economic growth, foreign trade, imports